القرار

«فكرة الدولة»

علي شكشك

هو إعلان تاريخي بلا جدال، وهي مرحلة نوعية تُدشَّنُ الآن، ومفرقٌ مفصليٌّ في تاريخنا، كيمياءٌ بأكملها تُخيِّم، وسياقٌ كاملٌ يتبدّل، هذا السياق وهذه الكيمياء ستصبغ المرحلة القادمة برمتها، وستترك مطلق آثارها على مطلق مفردات الحالة الفلسطينية وعلى سيكولوجيتها وآلياتها، وأكاد أقول إن كلَّ فردٍ فلسطينيٍّ سيكون منذ الآن مختلفاً بما أنه ولأول مرة منذ أكثر من ستين عاماً يتحسس مكانه متبلوراً تحت الشمس ومعترَفاً به من الشرعية الدولية، وأنه حاز ذلك باستحقاق، استحقاق أصالة مفردات وجوده الثابتة الراسخة المؤكّدة في التاريخ وفي سجلِّ الحضارات، واستحقاق نضاله وتضحياته التي قدّمها قرباناً لهذه اللحظة، كما أنه مذاقٌ للانتصار، مذاقٌ مزدوجٌ للانتصار، فقد تحدّى الفلسطينيُّ ضغوطاً وتهديداتٍ مرعبة ساومته ترغيباً وترهيباً على خطوته، دون أن يعيَ المساومون أن منهاج المساومة الكلاسيكي قد يجدي في حالات الكيانات المتحققة سلفاً ولكنه يخفق حين يتعلق الأمر بحالةٍ كيانية تسعى إلى التحقق، والتي قد تعني لها المساومة فقدان كامل حالتها وتبديد معناها وهزيمة أهدافها، فانتصرت بذلك على ذاتها قبل أن تنتصر على عدوها، بينما يتمثل الشقُّ الثاني للانتصار في النيل الحقيقي من العدوّ وتركيز الضوء عليه وهي يبتلع بمرارة طعم الخزي والهزيمة والاحتقار والعار أمام أم الأرض، لاسيما وأنَّ الاشتباك اليومي مع العدو يكشف كل لحظة حرصَه على التشفي من الفلسطينيين والعرب كما يحرص على تذكيرهم بعجزهم ويتعمد تحديَهم وتأبيد صورتهم كمهزومين، هو إعلانٌ تاريخي بلا جدال، ولكنه أيضاً تحدٍّ تاريخي، إذ لن يكون إلا ساذجاً من يظنُّ أنّ تجسيد القرار سيمر بسلاسة، ذلك أنّ العدو الكامل لنا ولفكرة الدولة الفلسطينية لن يسمح إلا مرغماً بنشوئها، ولن يسمح إلا مرغماً أن تمر دون أن يفرض مزاجه على شروطها، ودون أن يشرط بلسان الحال بقاءها بأمنه الكامل، ودون أن يحقق ذاته كما يشتهي دولةً يهودية خالصة بالمفهوم العنصري كدافع غريزيٍّ لتأمين وجوده، فهو الكيان الوحيد الذي يتحسس وجوده المطلق كلما هبت عليه سفينة تضامن مع الشعب الفلسطيني، فكيف سيكون الأمر حين يكون الأمر هو ولادة دولة فلسطينية بقرار أممي، لاسيما وان هذا القرار سيربك كلَّ المضمَر الصهيوني لفكرة فلسطين، فقد رتبوا أوراقهم على أنه لا غيرهم بين النهر والبحر واستراحوا لسيرورة المسار حتى الآن، وأنّ المستوطنات التي شيدوها والسياسات التي مرروها قد أنهت عملياً فكرة الدولة الفلسطينية، وقد أمّنوا لمشاريعهم غطاءً أمريكياً وأصبحت البرامج الانتخابية بين مرشحَي الرئاسة الأمريكية تجعل أقلهم تشدُّداً يعدهم بالقدس عاصمةً لهم، كما حرص حلفاؤهم على تكريس الملف الفلسطيني ملفاً «إسرائيلياً» داخلياً يُحظَر التأثيرُ عليه من خارج هذا الإطار، ومرهوناً فقط بنتاج المفاوضات بين «الطرفين» ما يجعل النتيجة غير قابلة للوصول، لقد حفر القرار الحالةَ الفلسطينية في الوطن، وقنّنها في الوجدان الأممي، الأمر الذي سيفتحُ آفاقاً جديدة للتحقق الفلسطيني، وآفاقاً لمن كان يبحث عن متّكأ لردف الحالة الفلسطينية وردف معانيها، سيكون القرار نقطة ارتكاز جديدة تضاف إلى نقاط الارتكاز المعنوية والقيمية السابقة التي مثلت سعي الضمير الإنساني لاستيلاد الحق الفلسطيني، كونه أي القرار وثيقةً يُبنى عليها لاستكمال بلورة هذا الحق، ولن يتغير المضَمرُ الصهيوني إذ سيكون هاجسه النهائي هو الالتفاف على القرار كما التفوا على السبت، والتعجيز كما قالوا «لن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة» والمناكفة كما كان في مسألة ذبح البقرة، وتماماً كما كان حتى الآن محاولاً إسكات التاريخ الفلسطيني وتهويد المكان، لكنّ هذا العناد والعمى المستمدَّين والممتدّين مُذ لعنوا «على لسان داوود وعيسى بن مريم» قد أسفرا حتى الآن عن تكريس دولة فلسطين على بعض الوطن، والقيمة المطلقة لهذا الإنجاز هي الولادة الشرعية لفكرة الدولة الفلسطينية، وسيسفر ذلك العمى وذاك العناد بتدافعاتهما لاحقاً عن تكريس الحق الفلسطيني على كلِّ الوطن الفلسطيني، تلك هي كما أراها فلسفة القرار.

فلسطين تنتصر

الاعتراف بفلسطين بداية معارك استراتيجية

سليم محمد الزعنون.

يُشكل الأعتراف الدولي بفلسطين «دولة مراقب غير عضو» بكل المقاييس الدولية والإسرائيلية والفلسطينية علامة فارقة في تاريخ الصراع الفلسطيني الإسرئيلي؛ نظراً لما يترتب عليه من أبعاد سياسية وقانونية ذات دلالات هامة. وعلى قدر سعادة الفلسطينين بالانتصار السياسي؛ على قدر حجم وثقل التداعيات المنتظرة لما بعد الاعتراف؛ فالتحديات أمامهم كبيرة واستراتيجية؛ في ضوء استمرار الاحتلال.

فإسرائيل لم تفك ارتباطها بغزة بالمعنى الاستراتيجي الشامل وما زالت تسيطر براً وبحراً وجواً؛ كذلك الأمر بالنسبة للقدس الشرقية والضفة الغربية؛ فالمدينة المقدسة تتهددها عمليات التهويد والضفة يبتلعها جدار الفصل العنصري، اضافة إلى تهويد الأغوار على امتداد نهر الأردن، والسيطرة على مصادر المياه، وملف جدارالفصل، ناهيك عن ملف المستوطنات، الذي يُجمعون هناك في إسرائيل على ضرورة ضم «تكتلات المستوطنات» إلى السيادة الإسرائيلية؛ والملف الأكبر هو ملف إقامة الدولة الفلسطينية على امتداد أراضي الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة، إلى جانب معركة توحيد جناحي غزة والضفة.

تحتاج هذه التحديات الاستراتيجية إلى برامج استراتيجية وجهود كبيرة لمواجهتها وتفكيكها؛ يأتي في مقدمتها تعزيز وتكريس الوحدة الوطنية الداخلية، والعمل على بناء جبهة عربية وإسلامية؛ والاسراع في الانضمام للاتفاقيات والمعاهدات الدولية؛ لمواجهة قضية توسيع المستوطنات وتحسين وضعية الأسرى؛ والعمل على صياغة مشروع الدستور الفلسطيني ليتناسب مع وضعية الدولة.

إن اتفاقية «منتيفيديو» لعام 1933 حددت معايير الدولة بأحد أهم الركائز وهي وجوب أن تكون حكومة الدولة فاعلة وواحدة؛ كما أن الحدود يجب أن تكون محددة، ويحاول الإسرائيليون اليوم إقناع دول العالم عبر إرسال رسائل للطعن في القرار بأن التصويت باطل لأن فلسطين مجزأة لحكومتين واحدة في الضفة وأخرى في غزة. ووفقاً لهذا المنظور أضحت المصالحة الفلسطينية التزام وواجب على الفلسطينين؛ خاصةً بعد أن حظي المشروع الفلسطيني بإجماع الخريطة السياسية الفلسطينية، فجميع الفصائل التقت وتوحدت خلف التوجه الفلسطيني، في إطار اعتباره معركة سياسية هامة على الجبهة الدولية، والمطلوب بعد هذا الانجاز السياسي مواصلة خطوات المصالحة وتعزيز وتكريس الوحدة الفلسطينية على نحو إستراتيجي، في إطار خطة وبرامج سياسية وإعلامية مشتركة، ترتقي إلى مستوى الطموح الفلسطيني، وإلى مستوى التحدي والتصدي للاحتلال.

وقفت الدول العربية والاسلامية بدون استثناء موقف الداعم والمساند للخطوة الفلسطينية؛ ولكن في هذا السياق فإن الاعتراف الدولي بفلسطين غير كافي إن استمر حبراً على ورق رغم أبعاده السياسية والقانونية؛ نظراً لذلك على الفلسطينين أن يعملوا جاهدين على بناء جبهة عربية وإسلامية عريضة تتحمل مسؤولياتها التاريخية والسياسية والأخلاقية، والعمل على توظيف كل طاقاتها وأدواتها في إطار المعركة الدبلوماسية؛ لدعم وترسيخ سلطة الدولة الفلسطينية.

يجب الاسراع في الانضمام للاتفاقيات والمعاهدات الدولية؛ لمواجهة قضيية توسيع المستوطنات وتحسين وضعية الأسرى؛ إن الممارسة العلملية لإسرائيل رداً على قرار الاعتراف بفلسطين جاءت فوراً، بخطة استيطان تشمل بناء 3000 وحدة استيطانية في المنطقة المسماة «اي»، التي من شأنها أن تقطع التواصل الجغرافي والسكاني بين المدن الفلسطينية على نحو أشد وأعمق مما هو قائم اليوم؛ نظراً لذلك يجب الإسراع في الانضمام إلى محكمة الجنايات الدولية لتفعيل بند المكمة الخاص بأن إجراءات نقل سكان«المستوطنين» إلى الأراضي المحتلة يرقى إلى جريمة الحرب.

وعلى الجانب الأخر استخدمت إسرائيل على الدوام مصطلحات من قبيل «مخرب، إرهابي» في وصفها للأسرى الفلسطينيين، نظرا الغياب الاعتراف بفلسطين كدولة في الأمم المتحدة، مما جعلها غير ملتزمة بالمواثيق واتفاقيات جنيف رغم أن الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية عام 2004، الذي أكد انطباق ميثاق جنيف الرابع على الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس؛ أما الآن وبعد حصول فلسطين على دولة بصفة مراقب تستطيع أن تصبح متعاقداً سامياً في ميثاق جنيف الرابع؛ وتشير المادة 1/49 من الميثاق إلى أن عدم معاملة الأسرى وفقا لمواثيق جنيف يرقى إلى جريمة حرب، في هذا السياق على الفلسطينين تكثيف الجهود للبدء في العمل من أجل وضع الأسرى قانونيا على المستوى الدولي، عبر تطبيق الاتفاقيات الدولية والانضمام للنظام الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية يعتبر أمر ملح وضروري، لأنه يشكل الحماية الدولية والإنسانية والقانونية للأسرى، ويجب أن تستخدم أدوات القانون الدولي لحماية الأسرى.

يتطلب الاعتراف بدولة فلسطين ضرورة عمل مشروع الدستور الفلسطيني، نظراً لأن فلسطين أصبحت دولة ولا بد لها من دستور، وكون السكرتير العام للأمم المتحدة أصدار مرسوماً لتغيير كل ما يتعلق بعبارة فلسطين إلى دولة فلسطين؛ يتوجب إصدار مرسوم رئاسي لتغيير كل مسميات فلسطين، إلى دولة فلسطين.

الفلسطينيون الآن في وضع أفضل لتوظيف المؤسسات والأدوات التي منحها القانون الدولي من أجل حماية حقوقهم، ويتوجب عدم التواني والتمهل في اتخاذ الخطوات اللازمة لتفعيل كل هذه الأدوات والمؤسسات.

ما بعد شهادة ميلاد دولة فلسطين

كان النصرُ في الجمعية العامة حاسماً ومميزاً لأنَّ فلسطين بكل مكوّناتها انتصرت، والولايات المتحدة بكل تحالفاتها وإنذاراتها انكسرت، ودول العالم الحر المؤمنة بالحرية والاستقلال تفوّقت ونجحت، وهكذا شهادة ميلاد دولتنا وُلدت. ولذلك، نحن هنا في الأمم المتحدة، في الضفة وغزة ،في القدس ولبنان، وفي كل مكان أصبح لنا عنوان .

رفعت شناعة

إبتداء من صباح يوم الجمعة أصبح للشعب الفلسطيني دولة فلسطين تحت الاحتلال باعتراف (138) دولة، واعتراض تسع دول، إنه انتصار ساحق بكل المعايير السياسية والقانونية والدبلوماسية، وفي المقدمة المعايير الوطنية، فهذا النصر هو تتويج لكفاح متواصل، ومعاناة بدأت ولمّا تنتهِ بعد.

الرئيس أبو مازن هو رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والمؤتمن على ثوابت شعبنا، وهو اليوم أيضاً رئيس دولة فلسطين الدولة رقم 194 في الأمم المتحدة، وهي آخر دولة في العالم محكومٌ عليها أن تبقى تحت الاحتلال من الولايات المتحدة وأداتها العنصرية (إسرائيل) التي صُنعت من أجل الحرب والعدوان والقتل والتدمير. ورغم كابوس الاحتلال فشعبنا قادر على أن يتنفس نسائم الحرية، وأن يصنع مستقبله بنفسه، وأن ينتزع الاستقلال من بين براثن وأنياب الاحتلال، وأن يخوض معركة التغيير والتطوير.

عاد الرئيس أبو مازن إلى أرض الوطن المحتل ، ارض الدولة الفلسطينية المحتلة ، وسيخاطب القائد الشهيد الرمز ياسر عرفات قائلاً: لقد أكملنا رسالتك ، وحمينا ثوابتَك، وجسَّدنا على أرض الواقع دولتك، فنم قرير العين ياسر عرفات لأنَّ الدولة الفلسطينية المستقلة أصبحت على مرمى حجر ، والحجر مقدَّسٌ في فلسفة الثورة.

عاد الرئيس أبو مازن من أرض المعركة الدبلوماسية منتصراً ،حاملاً إلى شعبه المكافح شهادةَ ميلاد دولة فلسطين رغم أنف الاحتلال، ورغم أنف نتنياهو وفريقه العنصري الإجرامي صاحب التاريخ الأسود.

حطّ الرئيس رحاله في أرض المقاطعة وعينه على المصالحة، وصل إلى رام الله ومئات الآلاف ينتظرون ويحتفلون، ويرفعون الرايات والأعلام، أما الرئيس أبو مازن فعقله مشغولٌ بالأحياء الغائبين الحاضرين الشهداء والأسرى واللاجئين، وهؤلاء تركوا عندنا الأمانة، والأمانة أشفقت منها الجبال، ولكنَّ الرئيس أبو مازن سيحملها ومعه شعبه شعب الجبارين.

الوصول إلى العضوية في الجمعية العمومية لم يكن سهلاً، ولا هو قفزةٌ في الهواء كما يظن البعض، إنه جهدٌ سياسي ودبلوماسي موجَّهٌ ومدروسٌ، ويقوم على حسن استثمار المواقف، واغتنام اللحظات المناسبة قبل أن تنتهي ويُسدل الستار، ولا شك أن الرئيس أبو مازن رئيس الشرعية الفلسطينية أبلى بلاءً مميزاً وأزال الكثير من العقبات التي كانت تعيق عمليةَ الحصول على العضوية وخاصة المرحلة الأخيرة وقد برز ذلك من خلال الخطوات التالية:

أولاً: الرئيس لم يهمل الانتصار السياسي والإعلامي الذي حصل عليه خطابه المؤثِّر العام الماضي وطلب العضوية الكاملة الذي قدمه إلى مجلس الأمن واعترضت عليه أمريكا مستفيدة من حقها في الاعتراض .

ثانياً: ظل متمسكاً بأدائه السياسي المعروف، وهو عدم العودة إلى المفاوضات إلاّ إذا كانت تستند إلى قرارات الشرعية الدولية ، ووقف الاستيطان . كما أنه كان باستمرار يركز على المقاومة الشعبية السلمية .

ثالثاً: كان يركز باستمرار على ضرورة إنهاء الانقسام، وعقد المصالحة الفلسطينية، والتعامل مع قطاع غزة رغم الانقسام على أنه جزء لا يتجزأ من أرض الوطن الواحد. وكان يُصر على تقديم الخدمات والموازنات إلى القطاع اكثر مما يقدم للضفة الغربية . وهذا موقف لا غبار عليه، ولم يكن ينتظر الشكر من أحد .

رابعاً: كان يحافظ على العلاقات مع الجامعة العربية، يطلب منها العمل المشترك، والدعم الدبلوماسي، والمواقف السياسية وشبكة الأمان المالية رغم أنها كانت متعثرة دائماً لكنه لم ييأس حتى عندما دعا إلى عقد قمة عربية طارئة لمناقشة العدوان على قطاع غزة كان يهدف إلى وضع الجامعة أمام مسؤولياتها، ورغم الموقف السلبي لم يتصرف بردة فعل، وإنما بصدر رحب، لأنَّ هناك حاجة فلسطينية مُلحَّة إلى الموقف العربي، فالرئيس أبو مازن لا يريد أن يضع القضية الفلسطينية في يد هذا المحور أو ذاك، أو في يد هذه الدولة أو تلك، فالقضية الفلسطينية هي القضية المركزية وتنتظرُ الأمةَ العربية بكاملها من أجل تحمُّلها بكل مكوّناتها.

خامساً: الرئيس أبو مازن قدَّم الغطاء السياسي لمقاومة الاحتلال في قطاع غزة، وبسبب ذلك تحققت الوحدة الميدانية بين كافة الفصائل وأجنحتها العسكرية بما في ذلك حركة فتح. كما أنه أعطى التعليمات لمختلف الوزارات بأن تقدم الدعم الكامل لمحافظات جنوب الدولة الفلسطينية، وهي المحافظات الواقعة في قطاع غزة، فكان الدعم الطبي بطواقم الأطباء والأدوية واستنفار جهاز الدفاع المدني كاملاً.

سادساً: أعطى الرئيس تعليماته بالتضامن ما بين الضفة والقطاع ، وتمت الترجمة الميدانية لهذا التضامن من خلال المظاهرات التي شارك فيها الكلُّ الوطني الفلسطيني في مختلف المحافظات حيث وقعت الاشتباكات مع جنود الاحتلال واستُشهد من استشهد، وجُرِحَ من جُرح. وصُدمت الحكومة الإسرائيلية وجيشها العدواني من هذه الوحدة الوطنية القائمة على أرض الواقع . وبذلك كان الرئيس يقود من موقعه عملية وقف العدوان الإسرائيلي .

سابعاً: ركَّز الرئيس على التواصل مع الأمم المتحدة، ومع الجامعة العربية ، ومع الأطراف الفاعلة في عملية الحوار القائمة في القاهرة. كما أن التواصل لم يتوقف مع قيادات الفصائل وخاصة حركة حماس ، وحركة الجهاد، وفصائل «م.ت.ف». وقد أرسل مندوباً شخصياً للمشاركة في الحوارات وهو الأخ نبيل شعث الذي ركَّز على الحوارات مع حركتي حماس والجهاد وبشكل خاص لوضع ركائز سليمة للمصالحة الفلسطينية بعد اندحار العدو الاسرائيلي، وتوقف العدوان، وهذا ما كان له التأثير الواسع على مواقف كافة الفصائل الفلسطينية باتجاه ذهاب الرئيس إلى الجمعية العامة وطلب العضوية لدولة فلسطين، وجاءت تصريحات هذه الفصائل برمتها إيجابية تماماً، ومساندةً لخطوة الرئيس في الجمعية العمومية. وبذلك تحقق الإنجاز الفلسطيني الضمني من خلال الموقف السياسي الموحَّد والذي شكَّل دعامة أساسية لنجاح التصويت، فالرئيس يمثِّل الفصائل الفلسطينية بكاملها، والشعب الفلسطيني خرج في الداخل والشتات، في المدن والقرى والمخيمات دعماً وتضامناً مع طلب العضوية لدولة فلسطين، هذا المشهد الوطني الفلسطيني الشامل وضع العالم بأسره أمام الحقيقة الواضحة التي لابد منها، وهي الموافقة على إنصاف الشعب الفلسطيني اللاجئ منذ 1948، والمحتلة أرضه حتى الآن، وكان من حق الرئيس أن يسأل العالم في كلمته وبجرأة: هل أصبح الشعب الفلسطيني فائضاً عن حاجة العالم ؟؟!!

أدركت دول العالم مدى الظلم اللاحق بفلسطين أرضاً وشعباً منذ خمسة وستين عاماً، وفلسطين هي الوحيدة التي مازالت محتلة في العالم كله، وهذا آخر احتلال، هذا الظلم التاريخي هو سبب التحيُز الأميركي الكامل إلى جانب الاحتلال الإسرائيلي العنصري. إن نجاح التصويت على منح دولة فلسطين عضوية مراقب في الأمم المتحدة بأغلبية(138) عضواً مقابل (9) أعضاء عارضوا القرار، هذا النجاح هو رسالة بشقين:

أ- هي رسالة إلى الولايات المتحدة بأنه إذا كانت هي مصرَّة على التضحية بمصالحها الدولية مع العرب والمسلمين والاحرار في العالم من اجل خدمة الاحتلال الإسرائيلي الإجرامي فإنَّ العالم ليس مستعداً أن يضحي بمبادئ الحرية والعدالة والاستقلال للدفاع عن الباطل الإسرائيلي. وعسى أن تكون هذه رسالة إلى الشعب الأميركي، وأن يختار بين الكيان الإسرائيلي وعدوانه وجرائمه، وبين الشعب الفلسطيني الخاضع للاحتلال ، والذي يدفع ثمن هذه العلاقة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة والكيان الإسرائيلي .

ب- أيضاً هذا النصر المؤزر في الجمعية العمومية رسالة موجهة إلى الشعب الفلسطيني وتقول: نحن معكم، ولكن كونوا مع قضيتكم ، توحَّدوا ، وأنهوا الانقسام القائم بينكم، إحفظوا قضيتكم من العبث، وقدِّموا الصورة المشرِّفة لأنَّ أرضكم مقدَّسة، ولأن شعبكم شعبُ التضحيات، ولأن تاريخكم كتبتموه بدماء الشهداء، وبالتالي كونوا أفضل محامين لأعدل قضية ، فالآن أصبح لديكم دولة .

استحقاق اعلان الدولة .. انهاء الانقسام

سري القدوة

هنا فلسطين : ما أجمل تلك اللحظة في حياتنا ستخلدها الاجيال ويكتب التاريخ عن تلك اللحظة التي وقفنا جميعا امام عظمتها فكانت فلسطين حاضرة في المشهد اتنتصر للشهداء والأحرار وتكون رقما في معادلة الصراع بالمنطقة وحاضرة بقوة الحق ومسلحة بأيمان وعدالة قضيتنا في الساحة الدولية ..

فلسطين تنتصر ويكون الانتصار الفلسطيني صوتا موحدا قويا امام صلف الجلاد والعدو المحتل الغاصب لحقوقنا وحقنا .. وليكتب الفلسطيني العنيد قصة كفاحه ولينطلق طائر الفينيق محلقا في سماء العالم .. يكتب قصة كفاح شعب فلسطين التي توجت بالاعتراف الدولي بدولتنا وألان اصبح لنا دولة نعيش بها ونسكن بها ونحملها في قلوبنا وروحنا تتسع لكل فلسطيني عمل بجد وتحمل المعاناة وقدم الشهداء يستحق أن يكون وسيكون عنوانا للنضال والتحرر علي المستوي العربي والدولي ..

انها فلسطين الدولة التي تنتصر علي الحق وتفرض نفسها وحضورها علي المستوي الرسمي والدبلوماسي العربي والدولي وتسير بخطوات واثقة نحو نيل الحرية والاستقلال وتحرير كامل التراب الفلسطيني المحتل ..

كم نحن بحاجة الي الصوت الوطني الوحدوي الموحد لشعبنا في هذا الوقت وبعد أن كان للانقسام التداعيات علي حقوقنا الوطنية وثوابتنا الاصيلة .. وكم الوطن كل الوطن بحاجة الي الرجال الشرفاء موحدين ووحدويين بعيدا عن لغة الفتنة والإثارة ومن اجل فلسطين ومن اجل راية الوطن خفاقة حرة في كل المحافل الدولية .. كم نحتاج الي الرجال الشرفاء في قيادة الحركة الوطنية والإسلامية الفلسطينية ليكونوا اكثر وحدوية وليقف الجميع في خندق الدفاع عن الشعب الفلسطيني وليعلو صوتنا عاليا في عنان السماء لا للانقسام ..

حقا انها فلسطين الحاضرة دوما .. فلسطين الدولة المستقلة وطن كل ابناء شعبنا .. وطن الاحرار والشرفاء .. وطن الوحدة والتسامح بين ابناء الشعب الواحد ..

اننا نتطلع الي مزيد من الجهد لإنهاء الانقسام ونعلق الكثير من الامال علي انهاء الانقسام وطي صفحات الماضي السوداء ..

ما حدث اليوم في فلسطين وبعد اعلان الدولة الفلسطينية والاعتراف الدولي بها وخروج ابناء شعبنا في مسيرات علي مستوي كل محافظات الوطن يرفعون علم فلسطين.. حيث كانت فلسطين اكبر من هؤلاء الذين يحاولون سرقة اللحظة واختطاف هذا الجهد ليركب الموجة وكان الصوت الفلسطيني هو القوي والقادر علي انجاز أهدافنا الوطنية المتكاملة من خلال وحدة الموقف الجماهيري ليقول الجميع لا للانقسام .. ولا للاستمرار في خطف فلسطين ومصادرة حقوق الناس في العيش بحرية وكرامة ومساواة بين الجميع .

هل يدرك الجميع اليوم ان الشعب يريد وحدة فلسطين وان يمضي الجميع باتجاه الوطن وبناء المؤسسات الفلسطينية علي طريق إقامة الدولة المستقلة .

ان هذا اليوم سيذكره التاريخ الفلسطيني المعاصر وبالتأكيد لن يكون يوما عابرا في التاريخ لن تتمكنوا من اختطاف فلسطين .. سيعلو الصوت الفلسطيني في عنان السماء , هذا اليوم هو يوم فلسطين كل فلسطين , هذا الصوت هو صوت الأحرار والشرفاء الذين ينادون اليوم ويهتفون بصوت واحد لا للانقسام ..

نعم أنها فلسطين .. نعم أنها الدولة الحاضرة بقوة الموقف والتاريخ انها اللحظة الحاسمة الرافضة للانقسام .. أنها انتفاضة الشرف والكرامة انتفاضة المجد والعزة انتفاضة الوحدة والاستقلال انتفاضة الدولة الفلسطينية المستقلة.

أن استثمار اللحظة الوطنية الراهنة للتحرك فورا صوب إنهاء الانقسام و تحقيق المصالحة وان العبرة الأساسية التي يمكن أن نستلهمها من أحداث العدوان على قطاع غزة وتحقيق انجاز الاعتراف الاممي بفلسطين كدولة غير عضو ، هي ضرورة التوحد دوما في مواجهة التحديات التي تجابهنا وضرورة استنفار الجهد الفلسطيني وترشيده صوب مجابهة الأعداء دون الانشغال في معارك داخلية تمزق وحدة وطاقة الشعب الفلسطيني.

أن القيادة الفلسطينية مطالبة اليوم بضرورة التحرك الفوري للوقوف أمام ملف الانقسام والسعي مجددا للتوافق على التحرك لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في القاهرة والدوحة وعدم الانجرار مجددا لدعوات عبثية لفتح الحوار مجددا بذريعة التوافق على رؤية إستراتيجية مما يعنيه هذا من إمكانية الوقوع مجددا في شرك التباينات السياسية والمنهجية التي هي سياق طبيعي في مسيرة حركات التحرر الوطني الفلسطيني.

إن المطلوب الآن تصويب أداة الفعل الوطني والعمل علي اتمام برامج الانتخابات بشكل ديمقراطي حتى نتمكن من إنتاج هيئات تتسع للطيف السياسي الفلسطيني وكل القوي الفلسطينية في ظل الدولة الفلسطينية وتمتلك كل القوة المطلوبة لإعادة تقييم المنهج والمشروع النضالي من اجل الحفاظ علي هويتنا وحماية دولتنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف .

اننا نحي الموقف الشعبي الفلسطيني الداعم والمساند لقيادتنا الفلسطينية وندعو الي مواصلة الجهد الشعبي الضاغط لإنهاء الانقسام كعامل مساعد في دفع كافة الأطراف للاستجابة لنداء الشعب بإنهاء الانقسام الأسود واستعادة الوحدة الوطنية التي شكلت دوما شرطا لانتصار الشعوب المحتلة على محتليها.

أن الشعب الفلسطيني حقق إنجازان هامان خلال شهر تشرين الماضي ويجب أن يتبعهما إنجاز ثالث وهو إعلان وحدة الشعب الفلسطيني.

أن الشعب الفلسطيني كان على موعد مع إنجازين هامين .. الانجاز الأول الصمود والمواجهة أمام العدوان الإسرائيلي الأخير بشكل موحد، وخلق معادلة جديدة في هذه المواجهة تجسدت في وحدة الشعب الفلسطيني والتفافه في كل أماكن تواجده في حين كان الإنجاز الثاني حصول فلسطين على عضو مراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

أن الخطوة الفلسطينية القادمة والأهم تتمثل في ضرورة إنجاز ما طال انتظاره وهو إنهاء الانقسام الفلسطيني لأن المصالحة الفلسطينية في حال تحققت ستقوم بتعزيز مكانة فلسطين الدولة المستقلة .

المجد للإنسان الذي يعطي الأرض عمرة .. المجد لفلسطين ..

الأسرى وحلم الدولة

علي سمودي

الدولة حلم عرفات والشهداء كتبه الأسرى بدمائهم على جدران الزنازين
معركة الأسرى أصبحت عالمية وبعد الدولة حرية الأسرى

قال وزير شؤون الأسرى والمحررين،عيسى قراقع،ان «حصول فلسطين على مقعدها كدولة في الامم المتحدة سرع من الجولة الاولى في معركة الاسرى مناضلي الحرية والدولة والاستقلال على طريق تحرير جميع الأسيرات والأسرى وفي مقدمتهم القدامى والمرضى والأسيرات والأطفال والمسنين وذوي الاحكام العالية «، مضيفا « فالعالم الحر الذي لبى نداء الواجب والضمير والإنسانية منح بطاقة التحرر لكل ابطال ومناضلي وثوار فلسطين الذي انتزعوا رغم كل جرائم وسياسات اسرائيل اعتراف العالم بهم كاسرى حرب «.

وفي تصريح «للقدس»، من اسبانيا ، وجه قراقع باسم الاسرى والاسيرات كل الشعوب والدول التي دعمت فلسطين وانتصرت لجوع ومعاناة وعذابات وتضحيات الاسرى ، مطالبا كل اصدقاء فلسطين ومحبي العدالة والحرية والديمقراطية ان يساندوا الجهد الكبير لدولة فلسطين المستقلة في تدويل اقدس القضايا الوطنية التي تعتبر عنوان وهم ورسالة وامل كل فلسطيني وهي اسرى الحرية .

واكد قراقع ، ان الفوز الفلسطيني في الأمم المتحدة له تأثيرات هامة وكبيرة على قضية الأسرى في سجون الاحتلال خاصة انه يقدم اعتراف علني و واضح من المجتمع الدولي والإنسانية جمعاء بان النضال الفلسطيني ضد الاحتلال، حق شرعي وكل مقاتلي فلسطين في السجون ابطال للحرية ، وأضاف « امعاء الاسرى الخاوية وصمودهم وثباتهم وتضحياتهم ودماء الشهداء بين الجدران وفي اقبية التحقيق هزمت اسرائيل لتزف لنا بشائر المزيد من الهزائم في معارك ستكون مفتوحة على كل الجبهات لنعلي صوت الاسرى ونعيدهم احرار بانتزاع القيود وتحطيم السجون «.

حلم عرفات والأسرى

وتابع وزير الاسرى « المجازر والعدوان والانتهاكات الاسرائيلية وما تلاها من تهديدات وضغوط امريكية وبعض الاطراف المعادية لفلسطين منيت بهزيمة ولن تنهض بعد اليوم لان دولة فلسطين حلم الشهيد ابو عمار الذي كتبه الاسرى على جدران الزنازين حظي باعتراف الامم الحرة التي اقرت مشروعية نضالنا»، وقال قراقع « فشل الرهان واقر العالم الحر حق سكان الأراضي المحتلة بالثورة والهبة والقيام بوجه المحتل، مع احتفاظهم بحق اكتساب مركز المحارب القانوني، والتمتع بوضع أسرى الحرب حال وقوعهم في قبضة المحتل، وهذا إبطال للمفاهيم والتشريعات الإسرائيلية ومنظومتها القضائية التي تعاطت مع الأسرى كإرهابيين ومجرمين مسلوبي الحقوق، ودحضا للمزاعم الإسرائيلية بان الأرض الفلسطينية هي أرض متنازع عليها، وتأكيد جديد لكل قرارات الأمم المتحدة بأنها أرض محتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس، وأنها ارض الدولة الفلسطينية الواقعة تحت الاحتلال، ولتمكين شعبها من نيل حقوقه المشروعة».

قضية الاسرى

وأكد الوزير قراقع ، ان الخطوة التالية تجهيز كبير للمعركة خاصة مع قرب انعقاد المؤتمر الدولي للاسرى بعد 10 ايام في بغداد ، وقال « البشرى لاسرانا وذويهم ان كل العالم سيصبح معهم في معركتنا نحو الحرية وكسر القيود وسنحارب ونكافح بكل قوة لتفعيل وتطبيق قرارات الشرعية الدولية واتخاذ المزيد منها بما يعجل من تحرير مناضلي الحرية». واضاف قراقع « الجمعية العامة للأمم المتحدة أصدرت 187 قرارا بشأن الأسرى الفلسطينيين والعرب منذ العام 1967، دعت فيها إسرائيل إلى إطلاق سراح الأسرى والتعامل معهم وفق الأعراف الدولية وقوانين حقوق الإنسان وان

موافقة الامم المتحدة على طلب الرئيس محمود عباس واصدار شهادة ميلاد دولة فلسطين هو انتصار كبير للاسرى وقضيتهم ونقلة نوعية في مسار قضيتهم وحقوقهم رغم ممارسات الاحتلال وانتهاكاته الخطيرة».

البعد القانوني

وقال الوزير قراقع « أن ولادة الدولة الفلسطينية كدولة حتى لو لم تكن عضوا كامل العضوية له انعكاس كبير على قضية الأسرى الرازحين في سجون الاحتلال الإسرائيلي على كافة المستويات السياسية والقانونية والإنسانية بحيث يصبحون أسرى دولة فلسطين التي أخذت مكانتها كشخص من أشخاص القانون الدولي ، بغض النظر عن نوع عضويتها في الأمم المتحدة»، واضاف « ان الواقع القانوني والإنساني للأسرى هو الأهم في حال اكتساب فلسطين كدولة مراقب في الأمم المتحدة، إذ تتعزز مكانتهم ومركزهم القانوني بصفتهم أسرى حركة تحرر وطني ومقاتلين شرعيين ناضلوا وضحوا من اجل حرية وطنهم وحق شعبهم في تقرير مصيره ، وهذا ما يقلق رئيس حكومة إسرائيل بنيامين نتنياهو الذي اعتبر أن التوجه الفلسطيني للأمم المتحدة هو نزع الشرعية عن إسرائيل، وتشبيه باراك وزير الجيش الإسرائيلي لهذا التوجه بتسونامي سياسي ودبلوماسي.

مقاضاة اسرائيل

وأكد الوزير قراقع ، بعد حصول فلسطين على العضوية في المنظمة الدولية اصبحنا قادرين على ملاحقة مجرمي الحرب الاسرائيليين، من خلال محكمة الجنايات الدولية، وبالتالي فتح ملفات الانتهاكات التعسفية وجرائم الحرب التي ارتكبت بحق الأسرى منذ بداية الاحتلال، وانتهاكاته المتواصلة للقانون الدولي ومواثيق حقوق الإنسان.

واضاف « الاعتراف الاممي مكننا من الانضمام إلى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، وهذا يتيح لها إمكانية طلب إصدار فتاوي قانونية، وفتح معارك قانونية دولية مع دولة الاحتلال حول موضوع الأسرى والمعتقلين، إضافة إلى إتاحة المجال لرفع دعاوى قانونية أمام المحاكم الداخلية للدول التي قبلت بفتح ولايتها القضائية أمام هذه القضايا ،مؤكدا على ضرورة انصياع حكومة إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة بإلغاء السلطة القائمة بالاحتلال والتدابير غير القانونية التي تتخذها سلطات الاحتلال العسكري بحق المعتقلين، كما واعتبرت قرارات الأمم المتحدة الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين والعرب، جزءا لا يتجزأ من تحقيق السلام الشامل والدائم في الشرق الأوسط. .

وذكر قراقع ،أن الجمعية العامة للأمم المتحدة، دأبت منذ سنوات عديدة للتأكيد على شرعية كفاح الشعوب في سبيل الاستقلال والتحرر من السيطرة الاستعمارية والفصل العنصري، وأن عشرات القرارات طالبت حكومة إسرائيل بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المعتقلين نتيجة لكفاحهم في سبيل تقرير المصير والاستقلال، فضلاً عن احترام حقوقهم الشخصية الأساسية، وفق لما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. واضاف « أن قرارات الأمم المتحدة أدانت التعذيب والإبعاد، وكل من الاعتقال الجماعي والإداري واعتقال الأطفال، وأدانت الإساءة للمعتقلين داخل السجون وحرمانهم من حقوقهم الأساسية».

من جهتها ، ثمنت وزارة شؤون الأسرى والمحررين الدعم الدولي لشعبا الفلسطيني في الأمم المتحدة ، واكدت أن حصول فلسطين على دولة غير عضو في الأمم المتحدة، هو تعزيز ودعم لمصداقية قرارات وميثاق الأمم المتحدة الذي أقر بشكل واضح بحق الشعوب في تقرير مصيرها ، وعدم إخضاعها للاستعمار والسيطرة الأجنبية وانتهاك حقوقها الإنسانية، وتعرية لدولة إسرائيل التي لم تنفذ الالتزامات الموجبة عليها وفق ميثاق وقرارات الأمم المتحدة منذ أن أصبحت عضوا فيها، حيث استمرت كدولة محتلة وفوق القانون الدولي الإنساني.

وناشدت دول العالم دعم معركة تحرير اسرى فلسطين من سجون الاحتلال ، مشيرة الى اهمية القرار في تعزيز حالة حقوق الإنسان الاسير من خلال الانضمام إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والى الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وخاصة المعاهدات التعاقدية منها ، اضافة لفتح المجال أمام انضمام فلسطين إلى اتفاقيات جنيف الأربع المعتمدة منذ عام 1949 والبرتوكولات الملحقة بها ، وتدويل قضية الأسرى بالضغط على المجتمع الدولي لعقد مؤتمر للدول الأطراف باتفاقيات جنيف لبحث قضية الأسرى وحقوقهم، وطبيعة الالتزامات القانونية الناشئة على عاتق المحتل الإسرائيلي بشأنهم كأسرى دولة محتلة، ودور الدول الأطراف بمواجهة الانتهاكات والخروقات الإسرائيلية لحقوق المعتقلين

لا للاستيطان في دولة فلسطين

د.يوسف حسن صافي

لقد قال العالم كلمته وبصوت مرتفع عندما قام بالتصويت التاريخي في الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 29 نوفمبر 2012 معتمدا القرار 19/67 بأغلبية ساحقة 138 دولة الذي يمنح فلسطين وضع الدولة المراقبة غير العضو في الأمم المتحدة، والذي يؤكد من جديد دعم العالم الكبير لحقوق الشعب الفلسطيني وتطلعاته المشروعة في الحرية والاستقلال، والتزامه بحل الدولتين استنادا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ناهيك عن رغبته في خلق الأجواء وتوفير المناخات من اجل استئناف مفاوضات سلام ذات مصداقية تمكن الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة على الاراضى الفلسطينية على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشريف.

لم يكن احد يتوقع من حكومة إسرائيل أن تقوم باستخلاص العبر ومراجعة وتعديل سياساتها وممارساتها مستفيدة من قرار العالم التاريخي بشأن عضوية فلسطين، و بالتالي لم يكن مستغربا قيام حكومة إسرائيل بتبني مشروع بناء ثلاث آلاف وحدة استيطانية سكنية جديدة في القدس الشرقية والضفة الغربية وطرح عطاء لإقامة 17 وحدة سكنية استيطانية في رأس العامود متحدية دول العالم اجمع الذين صوتوا حتى الذين لم يصوتوا لصالح دولة فلسطين في الأمم المتحدة.

وهى تتخذ قراراها الاستيطاني الجديد في الاراضى الفلسطينية المحتلة، فان حكومة إسرائيل على ما يبدو لم تفهم بشكل دقيق رسالة العالم حين صوت لصالح دولة فلسطين، ولم تفهم أن الاراضى الفلسطينية لم تعد أراض متنازع عليها بل هي أراضى لدولة فلسطين المحتلة، ولم تفهم أن العالم قد سئم من سياساتها ممارساتها تجاه حقوق الشعب الفلسطيني، ولم تفهم أن العالم قد تجرع المر من تنكرها للاتفاقات والقرارات الدولية فيما يخص قضية فلسطين، ولم تفهم أن العالم قد سئم من دورها المقصود في تدمير عملية السلام في المنطقة، ولم تفهم أن العالم لم يعد قادرا على تحمل ممارساتها التي تعطل حل الدولتين، ولم تفهم أن الدول العظمى المؤيدة والمناصرة لها لم تفقد مصداقيتها فحسب بل أصبحت مصالحها مهددة في العالم العربي وفى كل دول العام نتيجة لهذا التأييد والمناصرة، ولم تفهم أن العالم ما قبل التصويت على القرار لصالح دولة فلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة ليس هو نفسه كما بعد التصويت، ولم تفهم ..... الخ.

حقا لقد تغير العالم بعد القرار لصالح دولة فلسطين، حقا نحن أمام عالم جديد، ففي تصريح هام للامين العام للأمم المتحدة «بان كي مون» أكد أن المستوطنات الإسرائيلية تهدد التواصل بين القدس الشرقية والغربية بشكل كامل وهى خطوة غير قانونية، ويمكن أن توجه ضربة قاضية لحل الدولتين، وهذه أمريكا الحليف الرئيس لإسرائيل وعلى لسان وزير الخارجية الأمريكية «هيلارى كلينتون» أدانت التوسع الاستيطاني خارج الخط الأخضر معتبرة ذلك بأنه معيق لعملية السلام مع الفلسطينيين، فيما هاجم «رام عمناويل» احد اقرب المقربين من الرئيس الامريكى «اوباما» قرار إسرائيل بناء 3000 وحدة استيطانية جديدة في القدس والضفة الغربية، ناهيك عما أفادت به صحيفة «نيويورك تايمز» بأن قرار إسرائيل الاستيطاني قد أثار موجه من الغضب العارم داخل أروقة البيت الأبيض والإدارة الأمريكية التي نظرت للمخطط انه يهدف إلى منع التواصل الجغرافي للدولة الفلسطينية مستقبلا خصوصا وان الحديث يدور عن تعزيز الاستيطان في المنطقة E١وهى من أكثر المناطق حساسية حسب «دان كارتسر» سفير أمريكا السابق لدى إسرائيل.

إضافة إلى ما تقدم، وفى تطور لافت وغير مسبوق، فقد انتفضت أوروبا ضد قرار الاستيطان الاسرائيلى في القدس عاصمة دولة فلسطين وفى الاراضى المحتلة، فالخارجية البريطانية والفرنسية والسويدية والاسبانية والدنماركية قامت باستدعاء سفراء فى دولها للاحتجاج على قرار إسرائيل الاستيطاني مع بقاء كافة الاحتمالات للرد العملي على قرارات الحكومة الإسرائيلية، فيما قام الرئيس الفرنسي «اولاند» خلال مؤتمر صحفي جمعه مع نظيره رئيس الوزراء الايطالي وفى اشد تصريحات تصدر عن مسئول اوروبى بهذا الحجم بمطالبة إسرائيل بالتراجع عن قرارها مؤكدا على وجود جهود تبذل لإقناعها بالتراجع، وانه يفضل عدم الانتقال إلى استخدام العقوبات ضد إسرائيل لدفعها إلى التراجع عن قرارها. وفى تطور جديد، وعلى هامش انعقاد المؤتمر العام التاسع عشر للحزب الشيوعي البرتغالي المنعقد في لشبونة، وقعت أحزاب يسارية واشتراكية وشيوعية من 46 دولة على وثيقة مؤيدة لنضال الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال ومستنكرة للاستيطان الاسرائيلى في الاراضى الفلسطينية وسياسة طرد المواطنين الفلسطينيين من أراضيهم وبيوتهم وخاصة في القدس الشريف.

حقا لقد تغير العالم، واعتقد جازما أن قواعد الاشتباك السياسي قد تغيرت ايضا، فهناك زخم عالمي غير مسبوق لصالح دولة فلسطين، مقابل عزلة غير مسبوقة لحكومة إسرائيل، وهذه مسائل يجب استثمارها والبناء عليها ونحن نسير نحو الحرية والاستقلال، وهذه مسائل يجب أن تحفزنا وتدفعنا سريعا ككل فلسطيني أن ندوس بأقدامنا ونعالنا على صفحة الانقسام المشين والمشئوم وأن نتجه ودون إبطاء أو تعطيل أو تعويق أيا كانت المبررات نحو تطبيق مصالحة حقيقية تؤسس لإستراتيجية وطنية تحظى بإجماع وطني تحدد برامجنا وخططنا وأهدافنا وأدواتنا لإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

إسرائيل تفقد عقلها ..

شكل اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بفلسطين كدولة غير عضو بصفة مراقب ضربة شديدة للسياسة الإسرائيلية أفقدت حكومة بنيامين نتنياهو صوابها، ما جعلها تعلن عن خطوات مجنونة فاقمت من أزمتها وعزلتها الدولية. ويبدو أن القضية الفلسطينية الآن عادت إلى الحلبة الدولية بقوة وعنفوان لابد وأن تنعكس في خطوات دولية ضاغطة على إسرائيل بدأت بوادرها تلوح في الأفق.

شرف العجرمي

الاعتراف الدولي الذي يمثل تطوراً لموقف دولي اتسم على مر السنين بدعم الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وخاصة حقه في تقرير المصير في دولة خاصة به، وحل قضية اللاجئين بصورة عادلة. فقد اعترف العالم بمنظمة التحرير كعضو مراقب في الأمم المتحدة، ولكن خطوة الاعتراف بدولة فلسطين تحمل في طياتها نزع أهم الأوراق من يد إسرائيل، وهي ورقة الأرض. وبعد هذا الاعتراف لا تستطيع الحكومة الإسرائيلية أن تواصل الادعاء بأن أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة هي أراض متنازع عليها. ويستطيع الطرف الفلسطيني في أي بحث لقضية الصراع أن يستند إلى هذا القرار باعتباره حقيقة لا جدال معها. ويمكن فقط بحث بعض التعديلات في الحدود على الجانبين وليس مبدأ حدود الدولة الفلسطينية التي تقع على خط الرابع من حزيران من العام1967. وهذا ما أفقد حكومة إسرائيل توازنها وجعلها تسارع إلى الإعلان عن سلسلة خطوات عقابية بحق السلطة والشعب الفلسطيني ومنها الإعلان عن بناء ثلاثة آلاف وحدة سكنية في منطقة E١ والتي تفصل بين مستوطنة «معاليه أدوميم» وبين مدينة القدس. بالإضافة إلى وقف تحويل الأموال الفلسطينية وسحب بعض بطاقات الشخصيات الهامة جداً، والعودة إلى سياسة هدم البيوت في القدس والمناطق الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية.

الموقف الإسرائيلي الجديد شكل تحديا وقحا للإرادة الدولية، فعلى الرغم من أن القرار ببناء وحدات سكنية في هذه المنطقة اتخذ قبل سنتين في عهد حكومة نتنياهو إلا أنه لم يطبق بسبب معارضة الإدارة الأمريكية الشديدة لهذا المخطط الذي يلغي عملياً فكرة حل الدولتين التي قامت عليها العملية السياسية منذ التوقيع على اتفاق «أوسلو» لأنها تقطع التواصل الإقليمي بين الأراضي الفلسطينية.

ويظهر أن الموقف الأميركي الغاضب من القرار الإسرائيلي عبر عن نفسه في موقف أوروبي عملي ضد سياسة إسرائيل من خلال استدعاء ست دول أوروبية لسفراء إسرائيل لديها لتوبيخ سياسة دولتهم والاحتجاج عليها، وهي:فرنسا وبريطانيا واسبانيا وهولندا والسويد والدانمرك. وهناك احتمال أن تقوم دول منها باستدعاء سفرائها في إسرائيل وعدم الاكتفاء بتوبيخ السفراء لديها.

بعض الأوساط الرسمية الإسرائيلية تعتقد أن إدارة الرئيس باراك أوباما تقف وراء الموقف الأوروبي الحالي، وهناك توقع بان تتأزم العلاقة مع واشنطن بسبب المواقف الإسرائيلية الجديدة، وستكون الساحة الأوروبية المكان الذي تصفي فيه هذه الإدارة حسابها مع نتنياهو الذي اصطف بجانب المرشح الجمهوري رومني ضد أوباما في الانتخابات الأميركية. ولا يستبعد الإسرائيليون أن تلجأ الإدارة الأميركية إلى اتخاذ مبادرة ما باتجاه إحياء العملية السياسية في أعقاب خطوة الأمم المتحدة خوفاً من تداعيات الموقف الذي اعتمدته إسرائيل ضد هذه الخطوة والذي يمكن أن يقود إلى اندلاع مواجهات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وخاصة إذا ما واصلت إسرائيل سياسة البناء الاستيطاني الاستفزازية وأيضاً منع تحويل الأموال الفلسطينية للسلطة.

هذا يؤكد أن الخيار الفلسطيني بإعادة الكرة مجدداً إلى الأمم المتحدة التي تسببت في مأساة الشعب الفلسطيني وتتحمل مسؤولية الوصول إلى حل عادل لقضيته، هو خيار صحيح، ليس فقط بسبب فشل المفاوضات الثنائية والوساطات المختلفة وخاصة وساطة الإدارة الأميركية التي تقود الرباعية الدولية، بل وكذلك أن إدخال العامل الدولي يعوض عن الخلل الكبير في موازين القوى لصالح إسرائيل ويمنع الأخيرة من فرض سياسة الأمر الواقع كحقيقة ينبغي الاعتراف بها.

ولو كانت إسرائيل معنية بأي شكل بالعملية السياسية أو بتحقيق التسوية السياسية والسلام في هذه المنطقة لكانت تنتهز هذه الفرصة وتدخل فوراً في مفاوضات لتطبيق حل الدولتين على أساس الاعتراف الدولي الذي ينهي الجدل بخصوص الحدود، بدلاً من الوقوف في وجه الإرادة الدولية التي لن تستطيع إسرائيل معارضتها إلى مالا نهاية. ولربما لا يستوعب القادة الإسرائيليون أن المنطقة التي يعيشون فيها تمر بتغيرات جذرية قد تأخذ بعض الوقت ولكنها ستكون في النهاية سيفاً على الاحتلال والعدوان، فإرادة الشعوب لا يمكنها أن تقبل الظلم، وستنتصر حتماً، والفرق فقط سيكون بين أن تذهب إسرائيل إلى السلام بإرادتها الحرة وقرارها أم أن تقاد إلى ذلك بقوة الضغوط الدولية.

من جانب آخر لا ينبغي أن نغتر بالإنجاز الذي تحقق في الجمعية العامة للأمم المتحدة، فهذا وإن كان مهماً فهو ليس نهاية المطاف بل هو بداية عملية كفاحية شاقة وصعبة تبدأ بمواجهة إجراءات الاحتلال التي أعلن عنها مؤخراً وغيرها من سياساته وممارساته التي تستهدف النيل من حقوق شعبنا وقدرته على الصمود والمواجهة. وحتى نتمكن من ذلك لابد من الاستعداد الجيد واستخدام جميع أوراق القوة التي لدينا، وأهم هذه الأوراق على الإطلاق ورقة الوحدة الوطنية والمواجهة الشاملة مع سياسة الاحتلال برؤية وخطط وآليات متفق عليها بين مختلف القوى والفصائل. وبقدر استخدامنا لأوراقنا الجيدة بقدر ما ندفع العالم للتدخل. وإذا كنا لا نستطيع استثمار ما تحقق من انتصارات في غزة وفي ساحة الأمم المتحدة لكي نعي أهمية توحيد الجهود والطاقات في معركة التحرير والاستقلال فمتى يمكننا ذلك؟ نحن أمام معركة وجودية لا يمكن فيها التساهل مع من يعيق وصولنا إلى أهدافنا الوطنية.

فلسطين تنتصر في الأمم المتحدة

حازم عبد الله سلامة

لحظات تاريخية من عمر قضيتنا الفلسطينية ، لحظات صعبة ، القلوب تدق وتنتظر بلهفة لحظة التصويت لنيل دولة فلسطين عضو مراقب بالأمم المتحدة ، حدثت المفاجأة ونالت فلسطين العضوية كدولة مراقب ، وعمت الفرحة القاعة ، تصفيق ومعانقة ومصافحة ودموع تعبر عن الفرحة العارمة بهذا الانتصار الكبير ، بينما وقف المندوب الصهيوني عابس الوجه منهزما ، هو وأمثاله الكارهون للعدالة والحق ،

شوارع وأزقة وحارات الوطن تخرج جميعها بعفوية تهتف وتعلن عن فرحتها بهذا الانجاز التاريخي ، فالفرحة في حياتنا قليلة ومن وسط آلام ومعاناة الاحتلال نغتنم لحظة فرح لنزرع الأمل في الأجيال القادمة ،

وكانت لوحة الشرف تزين أسماء الدول التي أيدت حقنا ووقفت مع الحق الفلسطيني ، بينما ازدادت اللوحة السوداء سوءا وعارا بأسماء دول تدعي الديمقراطية والإنسانية والمدنية ، لتقف ضد الحق المشروع لشعبنا وتساند الجلاد والمحتل ضد حق الشعوب ، ودويلات لقيطة عدد سكانها اقل من سكان قرية فلسطينية صغيرة ، ورغما عن الجلاد ومن سانده ، تم الانتصار لشعبنا ، وذهب رئيس الشعب الفلسطيني أبو مازن للأمم المتحدة ، ذهب رئيسا للسلطة الوطنية الفلسطينية وعاد شامخا رئيسا لدولة فلسطين ، فكل التحية والتقدير لكل الدول الصديقة التي ساندت الحق والعدل ، والخزي والعار لتلك الدول والدويلات المعادية لحقوق الشعوب ولعدالة قضيتنا ،

من حقنا أن نفتخر ونعتز بهذا الانتصار الذي حققته القيادة الفلسطينية وعلي رأسها السيد الرئيس أبو مازن ، وستكتمل فرحتنا ويكتمل الانتصار بوحدتنا وإنهاء الانقسام ولملمة الوطن والتكاتف معا شعب واحد نحو المزيد من الانتصارات وإحقاق حقوقنا المشروعة ، ثم قرير العين أيها الرمز الخالد أبا عمار ، فهذا غرسك نضج وانبت انتصار ، هذا زرعك الشامخ انبت دولة ، وسيستمر الزرع شامخا يكبر ويكبر ، نرويه من دمنا ، حتى تحرير أراضينا وأسرانا ومقدساتنا ، وسيرفع شبل من أشبال فلسطين وزهرة من زهرات فلسطين علمنا بألوانه الأربعة عاليا فوق قباب ومآذن القدس ،

فلسطين تنتصر في الأمم المتحدة ، وتنال حقاً طال انتظاره ، إنها خطوة أولي يجب أن تتبعها خطوات ، وليستمر الاشتباك مع الاحتلال بمعركة دبلوماسية عبر أروقة المؤسسات الدولية حتى ننال كافة حقوقنا المسلوبة ، وحتى ينال الاحتلال عقاب جرائمه ، وإنها لثورة بكافة السبل والأشكال حتى إنهاء الاحتلال وتحرير أراضينا وتحقيق حلم الشهداء ونيل مطالبنا المشروعة ، وإنها ثورة حتى النصر ،

والله الموفق والمستعان

الأبعاد السياسية والقانونية المترتبة على الاعتراف بدولة فلسطين

تنشط منظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة منذ عام 1974 تحت وضع «كيان بصفة مراقب» واستعيض عن تسمية منظمة التحرير بتسمية «بعثة المراقبة الدائمة لفلسطين» بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1988، وبهذا الوضع القانوني الفريد على مستوى الأمم المتحدة، مارس الجانب الفلسطيني منذ سنوات بعض الصلاحيات التي تقتصر على الدول الأعضاء، ومنها المشاركة في النقاشات العامة ومخاطبة الدول الأعضاء في افتتاح أعمال الجمعية العامة.

د. سليم محمد الزعنون.

وتأتي الخطوة الفلسطينية للحصول على وضع «دولة غير عضو بصفة مراقب» بعد فشل الجهود الفلسطينية قبل أشهر لنيل صفة «الدولة» الكاملة العضوية، ذلك بسبب رفض الولايات المتحدة، صاحبة حق النقض «الفيتو» في مجلس الأمن؛ والتي رفضت بشكل علني الطلب الفلسطيني معتبرة أنه سيضر بعملية السلام، ويوجد في الأمم المتحدة دولة واحدة تتمتع بهذه الصفة حالياً هي الفاتيكان.

إن نجاح المساع الفلسطينية بالحصول على تأييد أغلبية 139 دولة من أصوات دول أعضاء الجمعية العامة البالغ عددها 193 دولة يوم الخميس 29 نوفمبر 2012، أدى إلى تحريك المياه الراكدة في العملية السياسية والتي شابت القضية الفلسطينية بسبب ثورات «الربيع العربي» نظراً لتركيز الدول على تطلعاتها السياسية أكثر من اهتمامها بالصراع الفلسطيني. ويضع التصويت في الجمعية العامة القضية الفلسطينية مرة أخرى في مركز النقاش الدولي ويبقيها حاضرة وحية على الأجندة الدولية بما يساعد في ترسيخ الإجماع الدولي المتزايد حول حل الدولتين.

يكفل الاعتراف؛ للفلسطينيين الانتقال من صفة كيان مراقب إلى دولة غير عضو؛ ويحمل في طياته استحقاقات هامّة وكبيرة إذ أن هذه الخطوة سترفع من وضع فلسطين في المنابر الدولية وتؤهلها لمواجهة ممارسات إسرائيل غير القانونية بشكل أفضل، وتمنح الفلسطينيين المزيد من الأدوات لتحدى إسرائيل فى المحافل الدولية القانونية ضد الأنشطة التى تقوم بها فى القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة، بما فى ذلك بناء المستوطنات، ووضعية القدس القانونية؛ ومعاملة الأسرى.

رفع مكانة فلسطين لدولة غير عضو يأتي بتثبيت حق الشعب الفلسطيني بحقوقه التاريخية على أرضه بوصفها أرضاً محتلة وليست أرضاً متنازع عليها؛ وفقاً لهذا المنظور؛ سيتم النظر لاسرائيل على أنها دولة تحتل دولة أخرى عضو في الأمم المتحدة؛ مما سيخلق ديناميكية وخطاباً مختلفين بين إسرائيل وباقي الدول الأعضاء؛ كما أنه يحمل إسرائيل مسؤولياتها وواجباتها كقوة احتلال باستخدام أدوات وآليات دولية قانونية جديدة تصبح متوفرة أمام الفلسطينيين؛ وفي هذا السياق سيكون بإمكان الفلسطينيين تقديم إدعاء يظهر بأنهم يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي، وبعبارة أخرى يمكن للفلسطينيين التوجه إلى محكمة العدل الدولية للمطالبة بتحرير الأراضي المحتلة.

كما أن الاعتراف بدولة فلسطين سيحسن من الوضع التفاوضي للسلطة الفلسطينية في حالة استئناف المفاوضات؛ بما يضع أسس جديدة لعملية مفاوضات جادة وفق أسس واضحة لإقرار الحل النهائي للصراع وفق تصور حل الدولتين وما يتصل بهما من مرجعيات متفق عليها وأقرتها الأمم المتحدة.

إلى جانب الاعتبارات السياسية للاعتراف بدولة فلسطين، فإن ثمة خطوات متقدمة ستتاح أمام الفلسطينيين على الصعيد القانوني، فالاعتراف بها كدولة يفتح أمامها إمكانيّة الانضمام إلى الوثائق والمعاهدات الدولية؛ من بينها اتفاقية فيينا التي أقرت في العام 1961 والتي تحدد طبيعة العلاقات الدبلوماسية بين الدول، بالإضافة إلى معاهدة قانون البحار التي وضعتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1982، وبموجبها يتم تحديد المياه الإقليمية للدول، وهو ما يسمح للفلسطينيين ببسط سيادتهم بالكامل على الحدود البحرية لقطاع غزة، والتخلص من السيطرة الإسرائيلية عليها.

ويفتح الاعتراف بفلسطين دولة غير عضو أمام الفلسطينيين مسار إضافي للعمل وهو الانضمام إلى منظمات دولية عدة أبرزها: منظمة العمل الدولية ومنظمة التجارة العالمية، وهو ما قد يحرر الفلسطينيين من القيود الاقتصادية التي تفرضها إسرائيل حاليا على الأراضي الفلسطينية؛ اضافة إلى إمكانية الانضمام للمحاكم الدولية؛ كمحكمة العدل الدولية ومحكمة الجنائية الدولية؛ ويتمثل أحد التداعيات المهمة لعملية الاعتراف بالدولة الفلسطينية؛ في انضمام فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية؛ التي تعالج مسئولية الأفراد عن الأعمال التي تشكل جرائم حرب دولية، بما يؤدي إلى سريان صلاحياتها على أفعال تنفذ في إطار الصراع العربي الإسرائيلي ومقاضاة إسرائيل على «جرائم الحرب» المرتكبة بحقهم ومساءلتها دولياً في قضايا أخرى كثيرة بينها مصادرة الأراضي والمياه وأشكال السيادة على الأراضي الفلسطينية.

في ذات السياق ستتحول المستوطنات إلى قضية يتناولها القضاء الدولي الجنائي وسيفتح الباب أمام مقاضاة الإسرائيلين المسؤولين عن إقامة وتوسيع المستوطنات؛ وفقاً لبند في دستور المحكمة يحدد إن نقل السكان إلى المناطق المحتلة التي تخضع للاحتلال (على نحو مباش إو غير مباشر) يشكل جريمة حرب؛ نُذكر هنا بموقف محكمة العدل الدولية المتعلق بجدار الفصل والذي حدد أن الأفعال التي تعزز وترسخ المستوطنات وبناء الجدار في المقاطع التي تحيط فيها بالمستوطنات يشكل عملاً غير قانوني وانتهاكاً للمادة 49 من معامعاهدة جنيف.

إن الاعتراف بالدولة الفلسطينيّة بحسب خطوط الرابع من حزيران 1967؛ يغيير من الوضع القانوني لمدينة القدس الشرقيّة. فمدينة القدس وعلى العكس من الضفّة الغربيّة ضُمّت إلى إسرائيل وفُرضت عليها «قوانين ومرسومات وأحكام الدولة»؛ لكن على الرغم من أنّ القدس الشرقيّة « تُعتبر جزءًا من دولة اسرائيل « بحسب القانون الاسرائيليّ الداخليّ»، لم يقبل المجتمع الدوليّ بهذا الأمر، وهو يَعتبر هذه المنطقة جزءاً من المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل كقوّة محتلّة؛ بما يؤشر الى أنّ مكانة القدس تُشبه (من منظور القانون الدولّي) مكانة الضفّة الغربيّة؛ وفقاً لهذا المنظور فإنّ صلاحية المحكمة الجنائيّة الدوليّة ستسري كذلك على أفعال إسرائيل في القدس الشرقيّة (كبناء الأحياء الجديدة - على سبيل الثال).

حتّى اللحظه؛ يجرى التعامل مع من أُلقِيَ القبض عليهم من الفلسطينيّين كمواطنين يشاركون على نحو غير قانونّي في القتال؛ وجرى اعتقالهم في إطار الأجراءات الجنائيّة أو اعتقالهم إداريّاً أو في إطار سجن المقاتلين غير القانونيّين، إن الاعتراف بفلسطين كدولة، وانضمامها إلى معاهدة جنيف، يرغمان إسرائيل على تغيير تعامِلها مع الأسرى الفلسطينيّين الذين يشكّلون جزءًا من قوّات نظاميّة أو يعملون باسم الدولة، والاعتراف بحقّهم في الحصول على مكانة «أسرى حرب» بحسب معاهدة جنيف الثالثة. نظراً لذلك يترتب على هذه المكانة دفاعات مختلفة وعلى رأسها الحصانة القضائيّة التي تمنع تقديهم للمحاكمة الجنائيّة بسبب المشاركة في القتال.

المحصلة يشكل الاعتراف بفلسطين كدولة غير عضو مقدمة لتغيير جذري في التعامل مع القضية الفلسطينية علي المستوي الدولي؛ والإدراك بأن القضية الفلسطينية هي المفتاح الحقيقي لتحقيق السلام والأمن الإقليمي والدولي؛ كما أن استمرار فشل المجتمع الدولي في ايجاد حل عادل وشامل للصراع الممتد منذ عقود سيؤدي إلى استمرار زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة.

«الجمعية العامة» تعتمد القرارات المتعلقة بقضية فلسطين بأغلبية ساحقة

إعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم الجمعة بأغلبية ساحقة، (5) قرارات متعلقة بقضية فلسطين.

القرار المعنون «تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية» وصوتت 163 دولة «مع» من ضمنها دول الاتحاد الاوروبي، فيما صوتت 6 دول «ضد» وهي: كندا ، إسرائيل، الولايات المتحدة، جزر المارشال، بالاو، ميكرونيزيا. وامتنعت 5 دولة عن التصويت وهي الكميرون، استراليا، هندوراس ، تونغا، بابوا غينيا الجديدة.

وبموجب القرار تؤكد الجمعية العامة للأمم المتحدة من جديد ضرورة التوصل الى تسوية سلمية لقضية فلسطين بجميع جوانبها، وتأييدها الكامل لعملية السلام في الشرق الأوسط بناء على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومرجعية مدريد ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق، وتشدد على ضرورة الإلتزام بالحل المتمثل في وجود دولتين.

ويؤكد القرار على ضرورة الوقف التام لجميع أنشطة الإستيطان الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتوقف فورا عن تشييد الجدار والوقف الكامل لكافة الأعمال الإسرائيلية الإستفزازية والتحريضية.

كما يؤكد القرار على ضرورة إنسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وحقه في إقامة دولته المستقلة على أساس حدود الرابع من حزيران/يونيو 1967.

كما يشدد القرار على ضرورة حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حلا عادلا طبقا لقرارالجمعية العامة 194 (د - 3) المؤرخ 11 ديسمبر 1948.

القرار المعنون «القدس» وصوتت (162) مع القرار من ضمنهم جميع دول الاتحاد الاوروبي و(7) دول ضد وهي كندا، إسرائيل، الولايات المتحدة، جزر المارشال، ميكرونيزيا، ناورو، بالاو، وامتنعت (6) عن التصويت وهي الكميرون، تونغا، بنما، بابوا غينيا الجديدة،توغو، فانواتو. وبمقتضى القرار أعادت الجمعية العامة التأكيد على ما قررته من ان اي اجراءات تتخذها اسرائيل لفرض قوانينها وولايتها وادارتها على مدينة القدس الشريف هي اجراءات غير قانونية، ومن ثم فهي لاغية وباطلة وليست لها اي شرعية على الإطلاق.

وأعربت عن شديد قلقها إزاء إستمرار إسرائيل في القيام بأنشطة إستيطانية غير قانونية وتشييدها الجدار في القدس الشرقية وحولها ، بما في ذلكً أعمال الهدم للمنازل الفلسطينية وطرد العديد من الأسر الفلسطينية من منازلها في أحياء القدس الشرقية، والأعمال الإستفزازية والتحريضية ضد السكان الفلسطينيين في المدينة، التي يقوم بها أيضاً المستوطنون الإسرائيليون.

كما شددت الجمعية العامة في قرارها على أن أي حل شامل وعادل ودائم لقضية مدينة القدس ينبغي ان يأخذ في الاعتبار الشواغل المشروعة لكلا الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وأن يتضمن أحكاما ذات ضمانات دولية تكفل حرية الديانة والضمير لسكان المدينة وتتيح إمكانية الوصول للناس من جميع الأديان والجنسيات إلى الأماكن المقدسة بصورة دائمة وبحرية ودون عائق.

القرار المعنون «البرنامج الاعلامي الخاص الذي تضطلع به ادارة شؤون الاعلام بالامانة العامة بشأن قضية فلسطين « وصوتت (160) دولة مع القرار من ضمنهم جميع دول الاتحاد الاوروبي و(7) ضد القرار وهي إسرائيل، الولايات المتحدة، أستراليا، كندا، جزر المارشال، ميكرونيزيا، بالاو و (7) دول إمتناعت عن التصويت وهي الكميرون، السلفادور، هندوراس، بابوا غينيا الجديدة، توغو، تونغا، فانواتو.

وبمقتضى القرار فإن الجمعية العامة تطلب إلى إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة للأمم المتحدة أن تواصل، بالتعاون والتنسيق الكاملين مع اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، برنامجها الاعلامي الخاص بشأن قضية فلسطين.

القرار المعنون «اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف» وصوتت (106) دولة مع القرار، فيما صوتت (7) دول ضد وهي إسرائيل، الولايات المتحدة، استراليا ، كندا، جزر المارشال، ميكرونيزيا، بالاو ، وامتنعت (65) دولة. وبمقتضى القرار تطلب الجمعية العامة من اللجنة ان تواصل بذل كل الجهود للعمل على إعمال الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وتأييد عملية السلام في الشرق الأوسط وتعبئة الدعم الدولي لمساعدة الشعب الفلسطيني، كما تطلب من لجنة التوفيق التابعة للامم المتحدة الخاصة بفلسطين وإلى هيئات وكيانات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في مختلف جوانب قضية فلسطين، أن تواصل التعاون الكامل مع اللجنة.

القرار المعنون «شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة» وصوتت (103) دولة مع القرار فيما صوتت (7) دول ضد وهي إسرائيل، الولايات المتحدة، استراليا، كندا، جزر المارشال، ميكرونيزيا، بالاو وامتنعت (61) دولة عن التصويت.

وبمقتضى القرار تطلب الجمعية العامة الى الأمين العام ان يواصل تزويد الشعبة بالموارد اللازمة وان يكفل استمرارها في الاضطلاع بأعمالها، كما تدعو جميع الحكومات والمنظمات الى التعاون مع الشعبة في أدائها لمهامها.

وقد ألقى السفير الدكتور رياض منصور، المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة، كلمة بعد التصويت قال فيها أن يوم 29 نوفمبر، كان يوما تاريخيا للشعب الفلسطيني ولدولة فلسطين وللأمم المتحدة ولجميع من يدعم السلام وأعرب عن الشكر والتقدير لكافة الدول التي تبنت وصوتت لصالح مشروع قرار وضع دولة فلسطين في الأمم المتحدة.

وذكر ان تقديمنا لمشروع القرار هو من أجل انقاذ حل الدولتين وانقاذ فرص السلام وخلق جو ملائم لاستئناف المفاوضات من اجل انهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق استقلال دولة فلسطين.

وأضاف أن رد فعل الحكومة الإسرائيلية كان ردا استفزازيا وتحريضيا باعلان الموافقة على بناء 3000 وحدة استيطانية جديدة في مستوطنات غير قانونية.

وطالب السفير منصور المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، على ضرورة إعلاء شأن القانون الدولي وإرغام إسرائيل على الامتثال لالتزاماتها القانونية ووقف انتهاكاتها وأعمالها غير القانونية.

وذكر السفير منصور أن أيادينا ممدودة للسلام وأن خطاب الرئيس عباس كان رسالة واضحة وجلية في هذا الصدد. وأعرب عن الأمل أن تحصل دولة فلسطين في وقت قريب على العضوية الكاملة وليرفرف علمها مع باقي أعلام الدول أمام مبنى الأمم المتحدة.

الابناء والأحفاد اعتقلوا

ارادتنا اقوى من الاحتلال بعد الدولة سنواصل المشوار نحو تحرير الاسرى وتحقيق حلم العودة

من حقنا الفرح فهذا الدعم العالمي والاعتراف الاممي بدولتنا بداية الطريق نحو تحقيق الاهداف التي ضحينا في سبيلها ولن نتخلى عنها «.. بهذه الكلمات استهلت اللاجئة مريم ابو غليون من مخيم جنين حديثها لمراسلنا بعد اعلان نتائج التصويت على طلب فلسطين بالحصول على عضوية فلسطين كدولة في الامم المتحدة ، وبينما كانت تحمل صورة ولديها الاسيرين في السجون الاسرائيلية منتصر وعمار وتعبر عن حزنها لان الاحتلال يغيبهما عن مشاركة شعبهما الفرحة والاحتفاء تابعت « بهذه الخطوة اثبتنا ان ارادتنا اقوى من الاحتلال وبعد الدولة سنواصل المشوار نحو تحرير الاسرى وتحقيق حلم العودة وبدونهما ستبقى فرحتنا منقوصة ومهما كانت التحديات لن نفرط بهما «.

علي سمودي

ذكريات ونضال

كثيرة الصور التي تكررت في مخيلة الام الصابرة التي شرد الاحتلال عائلتها في نكبة عام 1948 من ارض الاباء والاجداد حيث استقرت في مخيم جنين ، وهناك عاشت وتزوجت وانجبت الابناء الذين ارضعتهم حليب فلسطين وربتهم على اسس ومباديء وقيم النضال فحملوا الراية وبين الانتفاضتين جسدوا عناوين نضال وتضحية في مواجهة القمع والعقاب والاستهداف الاسرائيلي الذي صمدت في مواجهته رغم معاناتها على بوابات السجون ، وتقول « رغم معاناتنا في الشتات القسري حرصنا على تربية ابنائنا على روح النضال والعودة لتكون حياتهم وحلمهم الذي لا تنازل عنه لذلك كرمني الله بابناء مخلصين واوفياء ومناضلين «، فقبل اكثر من عقدين بدات خطوات ام غليون الاولى على السجون فقد كان نجلها نضال من قادة الجناح العسكري «لفتح» في الانتفاضة الاولى وتتلمذ على يد القائد الشهيد زياد العامر،وتقول» استهداف اسرتي بدا مع اندلاع الانتفاضة الاولى ، فحمل نضال لواء فلسطين وساهم في مقاومة الاحتلال الذي طارده حتى اعتقل بتهمة الانتماء لخلية عسكرية لحركة فتح وحوكم بالسجن المؤبد»، وتكمل خلال ذلك عاقبونا بهدم منزلنا وتشريدنا لنتجرع كل صنوف المرارة والعقاب حتى استجاب الله لدعواتي وكرمنا بالافراج عنه عقب توقيع اتفاقية «اوسلو».

منتصر على الطريق

وبينما كانت تحتفل جنين ومخيمها بميلاد دولة فلسطين ، كانت ام غليون تردد الدعوات في صلاتها لله ان يكمل الفرحة على شعبنا بتحرير اسيراته واسراه وفي مقدمتهم ولديها منتصر وعمر ، وتقول « ينتمي منتصر لزمن الثورة والفدائيين الابطال الذين تحدوا الاحتلال بكل السبل وبرز نشاطه الفاعل في الانتفاضة الثانية حتى التحق بكتائب شهداء الاقصى «، وتضيف « خلال فترة وجيزة بدا الاحتلال بملاحقة منتصر بعدما اصبح مطلوبا ، واشتدت حملات الاحتلال وكمائنه وتكررت حملات الدهم لمنزلنا ومنازل اشقاءه وسط ممارسة كافة انواع التنكيل والقمع والعقاب والضغط لتسليمه «، وتكمل وهي تقبل صورته « كرمني الله بحمايته و نجا من محاولات الاغتيال والاعتقال لكنهم واصلوا استهدافه.

التحقيق والحكم

تمكنت قوات الاحتلال من اعتقال منتصر بعد رحلة مطاردة طويلة وجرى اقتياده لمراكز التحقيق ليخضع للتعذيب القاسي لفترة طويلة تعرض خلالها للعزل حتى حوكم بالسجن المؤبد 4 مرات اضافة ل50 عاما لقيادته لكتائب شهداء الاقصى والضلوع في عملياتها الفدائية «، وتضيف « كان اصيب منتصر بعينه خلال ملاحقته ولم نتمكن من علاجه وبعد التحقيق والتعذيب استهدفوا مكان اصابته وعاقبوه باهمال علاجه دون استجابة لصرخاته «.

ملاحقة عمار

بعد فترة من اعتقال منتصر ، واصل الاحتلال حملاته ضد عائلة الحاجة مريم التي طالت ما تبقى من ابناء واحفاد ، وتقول « لم يهدا بالي بعد نجاة منتصر من الاغتيال حتى اقتحمت قوات الاحتلال منزلنا لاعتقال عمار (31 عاما) لتتكرر نفس الماسي والمعاناة وسط ملاحقته والتهديدات «، وتضيف « ايام عصيبة ومؤلمة مرت في حياتي والخوف يسكن قلبي من شدة قلقي على عمار الذي واصل الاحتلال ملاحقته اكثر من عامين حتى اعتقل «.

عاش عمار نفس عذابات شقيقه في التحقيق ثم حوكم بالسجن 30 عاما بتهمة مقاومة الاحتلال الذي كان يدرج اسماء احفاد الحاجة مريم ضمن قوائم المطلوبين وتقول «اصبح حفيدي رامي بلال ابو غليون مطلوبا للاحتلال الذي طارده حتى تمكن من اعتقاله وحوكم بالسجن الفعلي لمدة 20 شهرا «.

عقوبات قاسية

استمر الاحتلال في فرض عقوبات قاسية بحق منتصر التي اثرت كثيرا على حياة الحاجة مريم والتي رغم ما يحيط بها من الابناء والاحفاد لا تتوقف عن البكاء ، وتقول « كلهم احبابي ولكن لا يمكن لاحد ان يسد مكان عمار ومنتصر الذي يعاقبهما الاحتلال بتفريقهما ورفض جمعهما في سجن واحد رغم ما قدمناه من طلبات « . الوالدة السبعينية التي تتنقل من مؤسسة لاخرى تبحث عمن يمد يد العون لوقف العقاب بحقها، وتتابع « ادارة السجون ترفض جمع ابنائي واحفادي في سجن واحد ورغم تقديم مئات الطلبات للادارة لجمعهم للتخفيف من معاناتي على بوابات المحاكم والسجون ورغم تدخل عدة مؤسسات خاصة لكبر سني فانهم يرفضون ذلك «.

تمسح الحاجة مريم دموعها وتقول « لم يعد لنا أي حياة لان الاحتلال يتحكم بكل شيء حتى اصبحت كل حياتي ترتبط بالسجون ومواعيد الزيارات واكثر ما يؤلمني انها تاتي احيانا في موعد واحد» وتتابع « اشعر بمرارة والم لعجزي عن اخبار احدهما بينما يحرم الاخر من الزيارة فتلك العقوبة الاقسى حتى من السجن واملي ان تتحطم القيود ويجتمع شملنا «، وتتابع « اين الضمائر الحية ومؤسسات حقوق الانسان لوضع حد للعقوبة الكبرى التي تفرضها اسرائيل على امراة مسنة وحيدة لابنها المحكوم باقسى الاحكام»

الفرح الممنوع

حتى الفرحة اصبحت ضمن المحرمات والممنوعات عن الحاجة ابو غليون واسرتها فعلى مدار ال12 العام الماضية حرم الاحتلال جمع اسرتها على مائدة واحدة حتى في رمضان والأعياد ، وتقول « لم اشعر باي نوع فرح فالخوف يقتلني اولا على مطاردتهم ثم على اعتقالهم وتفريق شملهم واليوم بانتظار الموعد الجديد للزيارة وكلي امل ان لا تكون زيارتهما في يوم واحد «.

وتضيف « الاشد مرارة تفاقم معاناة منتصر المريض والذي تهمل ادارة السجون علاجه رغم مراجعتي مكاتب الصليب الاحمر والمؤسسات التي تعنى بالاسرى للضغط على ادارة السجون لوقف اجراءاتها التعسفية بحقه وعلى الاقل علاج منتصر الذي بدات معاناته خلال التحقيق «وتضيف» في التحقيق تعرض منتصر للتعذيب والتحقيق العسكري المشدد وادى الضرب المبرح خاصة على راسه ووجهه مع معاناته من اثار الاصابة القديمة تضاعفت معاناته «.

وتكمل « ظروف الاعتقال الماساوية رغم حالته المرضية الصعبة واهمال علاجه بشكل متعمد ورفض عرضه على طبيب السجن وتوفيرالدواء له يشكل خطرا بالغا على حياته ورغم تدخل عدة مؤسسات فان النتيجة لم تتغير «، وتابعت غليون « نناشد كافة المؤسسات الضغط على السلطات الاسرائيلية لوقف اجراءاتها التعسفية بحق منتصر وتوفير العلاج الفوري له «.

حلم الحرية

تبكي ام غليون بعد نجاح طلب العضوية وتقول» دموع الحزن والفرح في اللحظة التي حلمنا بها طويلا ونتمنى ان تكون خاتمة المعاناة وبداية عهد الحرية « واضافت « باعتقال ابنائي واحفادي اصبحنا جميعا معتقلين فلا فرق بيننا وجميعا نعيش في ظل ظلم الاحتلال وسط حصار كبير سجن وسجان وقيود»، وتضيف « أتألم والعمر يمضي بينما يحرمني الاحتلال فلذات اكبادي الذي اشتقت اليهم كثيرا وافتقد لهم خاصة الاعياد والمناسبات كيوم حرية فلسطين «.

ووجهت خطابها للرئيس محمود عباس ، قائلة « نصلي لله ان يكمل خطاك بعدما حققت حلمنا الاول لتواصل المشوار نحو تحرير الاسرى ومنهم ابني الذي يتهدد الخطر عينه فمن حقه الحرية وان يعود لبيته وحضن والدته «، وأضافت « بكائي وحزني على منتصر وعمار سبب مرضي ولم يبقى في حياتي سوى السجن اعيش على ابوابه فهل يتحقق املي واعيش مع ابنائي وافرح بزفافهم «.

بين سجني «مجدو» و«جلبوع» تتنقل الحاجة الصابرة حاملة هموم ومعاناة ولديها في كل الظروف ، وتقول:« لا اتردد لحظة في زيارتهما حتى في المرضى لذلك نناشد الرئيس الاصرار على تحرير الاسرى اولا حتى يتحقق املي وامل كل ان فلسطينية «، واضافت « اصلي لله ان ينحني القوى والعمر حتى تتكحل عينيه برؤيتهما احرار وافرح بزفافهما ونعيش احرار في وطننا حتى يوفقنا الله بالنصر والعودة

الاحتلال مستمر في الاستيطان على أراضي الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس

الدكتور حنا عيسى

عاد كيان الاحتلال لسياسته الاستيطانية بقراره بناء 3000 وحدة استيطانية على أراضي الدولة الفلسطينية المحتلة، علماً بان المستوطنات الإسرائيلية غير شرعية وغير قانونية وعلى الحكومة الإسرائيلية تجميد توسيع وبناء المستوطنات.

كما أن وتيرة البناء في المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تزايدت بالرغم من التحذيرات المتعددة التي وجهتها مختلف دول العالم لإسرائيل سابقا بوقف الأعمال الاستيطانية ..حيث أن توسيعها يمثل عقبة أمام عملية التفاوض بين الإسرائيليين و الفلسطينيين خاصة في الفترة الحالية بعد حصول الطرف الفلسطيني على دولة غير عضو بصفة مراقب في الأمم المتحدة وبتصويت ساحق بلغ138 صوت, كما أن التوسع في بناء المستوطنات يعتبر انتهاك لالتزامات دولة إسرائيل الواردة في خطة خارطة الطريق التي فيها تتضمن التزام صريح وواضح من قبل الحكومة الإسرائيلية بعدم بناء مستوطنات وأحياء جديدة في الضفة الغربية وعدم مصادرة الأراضي .

من هنا دولة الاحتلال الإسرائيلي ليس لديها النية لوقف الأنشطة الاستيطانية في المستوطنات الإسرائيلية على أراضي الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية أو حتى إبطاء أو تجميد البناء فيها, فمنذ التوقيع على إعلان المبادئ في 1993/3/13 تضاعف البناء الاستيطاني غير القانوني الذي شمل مصادرة الأراضي لاستيعاب هذا التوسع وبناء الوحدات السكنية الجديدة في مستوطنات شتى , علاوة على ذلك , تسارعت وتيرة تشييد البنى التحتية للمستوطنات ,مثل شق الطرق الالتفافية الإسرائيلية التي تربط المستوطنات الإسرائيلية بعضها البعض .

والملاحظ أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ عام 1967 وحتى أيامنا هذه لم تكتف بنقض القوانين و المواثيق الدولية الرافضة للاستيطان الإسرائيلي غير الشرعي ,بل ذهبت إلى ابعد من ذلك ,حين قامت بالسيطرة على الأراضي الخاصة في الضفة الغربية و التي نصت الاتفاقيات الدولية على حمايتها ابتداء من اتفاقية لاهاي سنة 1907 إلى اتفاقية جنيف لسنة 1949 حيث تمت الإشارة فيهما إلى منع مصادرة الأراضي الخاصة كليا .

وفي مواجهة القوانين الدولية اتبعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ عام 1967 سياسات محددة للإطباق على الأراضي الفلسطينية وشرعنة بناء المستوطنات عليها .وفي ذلك تقول محكمة العدل الدولية أن المستوطنات غير مشروعة وفقا للقانون الدولي بما في ذلك اتفاقيات جنيف لسنة 1949 .ووصفت الولايات المتحدة في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر المستوطنات بأنها غير مشروعة ولكن الإدارات التالية استخدمت لهجة اخف ووصفتها عامل غير مساعد أو عقبة أمام اتفاق سلام.

وفي النهاية المستوطنات الإسرائيلية على أراضي الدولة الفلسطينية وعصمتها القدس الشرقية غير قانونية وتشكل عقبة أمام السلام أولا وعلى إسرائيل ,السلطة القائمة بالاحتلال ,في هذا الصدد أن تتقيد تقيدا دقيقا بالتزاماتها بموجب القانون الدولي بما في ذلك القانون الدولي الإنساني ,إزاء تغيير طابع ووضع الأراضي في الدولة الفلسطينية المحتلة بما فيها عاصمتها القدس الشرقية ثانيا .

لذا, فان كل ما تقوم به إسرائيل يندرج تحت سياسة مستمرة منذ بدا الاحتلال وهي فرض الوقائع على الأرض وإملاء الحلول أحادية الجانب على الفلسطينيين ,حيث أضحت هذه الممارسات تشكل تهديدا فعليا على مستقبل العملية السلمية وعقبة كبيرة أمام حل الدولتين.

ماذا يعني أن تكون فلسطين دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة؟

لن يغير حصول فلسطين على مكانة دولة مراقبة عضو في الأمم المتحدة من حقيقة الاحتلال الإسرائيلي للأرض، إلا انه سيتم النظر من قبل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى الاحتلال على انه احتلال لدولة من قبل دولة أخرى عضو في الأمم المتحدة مما سيخلق ديناميكية سياسية وخطاب سياسي مختلفين بين إسرائيل وباقي الدول الأعضاء، كما انه سيعزز قدرة القيادة الفلسطينية على إلزام إسرائيل بتحمل مسؤولياتها وواجباتها كقوة احتلال باستخدام أدوات وآليات دولية قانونية جديدة تصبح متوفرة أمام فلسطين .

وسيرفع الاعتراف من وضع فلسطين السياسي في المنابر الدولية ويؤهلها لمواجهة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني بشكل أفضل ويساعد في ترسيخ الإجماع الدولي المتزايد حول حل الدولتين.

ويحدد كبير المفاوضين الفلسطينيين الدكتور صائب عريقات 4 فوارق رئيسية لما بعد التصويت في الأمم المتحدة وهي:

- الإنجاز الأول والأهم يتمثل في إنهاء الجدل حول وجود دولة فلسطين كشخصية قانونية دولية.

-توسع إطار حقوق المشاركة في أعمال ومداولات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

- فتح المجال أمام عضوية فلسطين في هيئات ومنظمات دولية أخرى والتي تكون عضويتها مقتصرة على الدول فقط مثل منظمة الصحة العالمية والمحكمة الجنائية الدولية.

- فتح الباب أمام إمكانية أن تصبح فلسطين طرفا في العديد من المعاهدات المقتصرة المشاركة فيها على الدول.

ويستعرض عريقات في دراسة وصلت الآثار المترتبة على الوضع الدولي الجديد لفلسطين:

الأثر على العلاقات الدولية بموجب الصفة الجديدة

نسج وإنشاء علاقات مع الدول، وكذلك إنشاء علاقات دبلوماسية ثنائيه، والحصول على الاعتراف الدولي ، تعتبر أدوات محورية لدعم وتعزيز الحقوق الفلسطينية وتحقيق أهدافها وإبقاء قضية فلسطين حاضرة وحية على الأجندة الدولية.

أولا، علاقات فلسطين الدولية

من الممكن أن تنشأ مجموعة من الفرص والتحديات بعد رفع تمثيل وصفة فلسطين في الأمم المتحدة.

أ-المكاسب المحتملة:

- احتمال أن تشجع هذه الخطوة عددا اكبر من الدول لتعترف بشكل ثنائي بفلسطين.

- دعم وإعلاء حقوق وتطلعات الشعب الفلسطيني الوطنية مثل حق تقرير المصير وحق ممارسته بموجب أحكام القانون الدولي، الحق في السيادة، الاستقلال، وغيرها.

- سيكون باستطاعة فلسطين أن تصادق وتنضم إلى بعض الاتفاقيات الدولية.

- تعزيز قدرة فلسطين على المناصرة والدفاع عن حقوق الفلسطينيين.

- يحل قضية أهلية فلسطين للانضمام للمعاهدات الدولية مثل معاهدة جنيف الرابعة.

- رفع صفة وتمثيل فلسطين إلى دولة سيمكنها من أن تصبح طرفا في قضايا ينظر فيها من قبل محكمة العدل الدولية.

ثانيا، القانون الدولي ونظام الأمم المتحدة

ستنحصر اغلب التأثيرات الناجمة عن رفع صفة فلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة في سياق العلاقات متعددة الأطراف وتحديدا ضمن منظومة الأمم المتحدة إلا أن تأثيرها سيشمل أيضاً ما يتعلق بقدرات فلسطين داخل أروقة الأمم المتحدة.

في المقام الأول سيتم النظر إلى فلسطين على أنها ارض ذات سيادة محتلة من قبل دولة أخرى عضو في الأمم المتحدة مما سيمكنها المصادقة على والانضمام إلى بعض المعاهدات والمواثيق متعددة الأطراف والدخول في اتفاقيات ثنائية الأطراف، كما أن رفع صفة وتمثيل فلسطين سيمكنها من الانضمام فورا إلى عدد من هيئات الأمم المتحدة.

أ.وضع الأرض الفلسطينية كأرض محتلة

رفع وضع فلسطين في الأمم المتحدة لصفة 'دولة مراقبة' لن يغير حقيقة الاحتلال الإسرائيلي للأرض، إلا أن الاحتلال في هذه الحالة سيتم النظر إليه من قبل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على انه احتلال لدولة من قبل دولة أخرى عضو في الأمم المتحدة مما سيخلق ديناميكية سياسية وخطاب سياسي مختلفين بين إسرائيل وباقي الدول الأعضاء، كما انه سيعزز قدرة القيادة على إلزام إسرائيل بتحمل مسؤولياتها وواجباتها كقوة احتلال باستخدام أدوات وآليات دولية قانونية جديدة تصبح متوفرة أمام فلسطين

ب-هيئات وأجسام الأمم المتحدة الرئيسية

رفع صفة فلسطين في هذه الهيئة من شأنه أن يبت بشكل قاطع في السؤال حول إذا ما كانت فلسطين دولة أم لا ؟ ويمتد ليشمل نظام الأمم المتحدة بأكمله بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية.

مع هذا، فان رفع صفة فلسطين لن يؤثر على قدراتها في نظام الأمم المتحدة،على سبيل المثال لن تتمتع دولة فلسطين بالحق في التصويت في هيئات الأمم المتحدة الرئيسية، بما في ذلك في الجمعية العامة، ولن يسمح بانتخابها لمناصب أو أن تتولى مناصب في هذه الهيئات.

ت-وكالات الأمم المتحدة المتخصصة

حتى مع رفع التمثيل وصفة دولة فلسطين يتوجب على فلسطين التقدم. بطلب العضوية في الوكالات ال 16 المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، على سبيل المثال يمكن قبول عضوية في منظمة الصحة العالمية عند إقرار طلب العضوية بأغلبية بسيطة من أصوات الهيئة العامة للمنظمة، أما منظمة العمل فتتطلب موافقة ثلثي المندوبين بما في ذلك ثلثي أصوات المندوبين الحكوميين من اجل الموافقة على انضمام دول جديدة.

وهذه المنظمات هي:

1-منظمة الأغذية والزراعة - FAO
٢-الوكالة الدولية للطاقة الذرية - IAEA
٣-البنك الدولي.
4-منظمة السياحة الدولية - WTO
٥-منظمة العمل الدولية - ILO
٦-الصندوق الدولي للتنمية الزراعية - IFAD
٧-منظمة الطيران المدني الدولية - ICAO
٨-صندوق النقد الدولي - IMF
٩-منظمة الملاحة الدولية - IMO
١٠-الاتحاد الدولي للاتصالات - ITU
١١-منظمة التربية والعلوم والثقافة - اليونسكو
12-منظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة - UNIDO
١٣-اتحاد البريد العالمي - UPU
١٤-منظمة الصحة العالمية.
15-المنظمة العالمية للملكية الفكرية - WIPO
١٦-المنظمة العالمية للأرصاد الجوية - WMO
١٧-إضافة إلى العضوية في محكمة الجرائم الدولية - I.C.C.
ث-المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة، البرامج وصناديق التمويل

يسمح رفع التمثيل لدولة فلسطين في الأمم المتحدة لفلسطين بالتعاطي والتعاون مع العديد من منظمات الأمم المتحدة الدولية والصناديق والبرامج مثل منظمة التجارة العالمية والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة منع وتحريم الأسلحة الكيماوية.

ومن بين البرامج والصناديق التمويلية المهمة لفلسطين هناك وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، يمكن لفلسطين أن تصبح عضوا في اللجنة الاستشارية للأونروا وفي هذه الحالة يصبح مدير الأونروا مطالبا بالحصول على مشورة ودعم فلسطين 'في تنفيذ البرنامج'، وسيكون لفلسطين دورا تلعبه في الإدارة المالية للبرنامج بالإضافة إلى دورها في القضايا الإدارية وعلى مستوى العمليات والتخطيط الاستراتيجي وتخصيص الموارد.

ج-المعاهدات الدولية

رفع التمثيل سيمنح فلسطين الشخصية القانونية الكاملة كدولة بموجب القانون الدولي وسيسمح لها أن تكون طرفا في غالبية المعاهدات الدولية بما في ذلك معاهدات جنيف الأربعة، نظام روما الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية، معاهدة القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة الخ..

وحيث أن فلسطين حصلت على العضوية في اليونسكو تصبح بالتالي مؤهلة للإنضمام لهذه المعاهدات ومن بينها: الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري و العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

ح-الأجسام الخاصة بالمعاهدات

فيما يتعلق بمعاهدات الأمم المتحدة التسعة الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان هناك واجبات وفرص محددة، فإن كل اتفاقية من هذه الاتفاقيات لها جسم خاص بها توكل له مهمة متابعة تنفيذ الاتفاقية من قبل الدول الموقعة.

إن من شأن الانضمام لاتفاقيات حقوق الإنسان هذه منح فرصة اكبر للتفاعل الدبلوماسي ولكن يترتب عليها في الوقت ذاته مستوى أعلى من المساءلة بما في ذلك الإبلاغ ورفع التقارير الإجباري والشكاوى بين الدول، وبالتالي لا بد من القيام بدراسة معمقة لتحديد أي الاتفاقيات ستقوم فلسطين بالمصادقة عليها.

ثالثا، الالتزامات بموجب الصفة الجديدة حيال الشعب الفلسطيني:

-مسؤوليات الدولة : في حالة فلسطين، الدولة تخضع لاحتلال وبالتالي فإن قدرتها على تولي المسؤوليات التي تقع على عاتق الدول مثل توفير الأمن الداخلي والحكم الرشيد والقانون والنظام ستكون محدودة بسبب ظروف قاهرة وهي في هذه الحالة حالة الاحتلال المستمر والمتواصل.

-رفع مستوى التمثيل ووجود الدولة : إن رفع صفة وتمثيل فلسطين في الهيئة العامة للأمم المتحدة إلى دولة فلسطين سينهي أولا وقبل كل شي أي شكوك أو نقاش حول وضع فلسطين كدولة.

- الالتزامات حيال الشعب الفلسطيني: التمثيل :رفع تمثيل وصفة فلسطين الجديد لن يجحف ولن يأتي على حساب الحقوق والامتيازات القائمة، حيث ستستمر منظمة التحرير الفلسطينية بتولي مسؤولياتها بصفتها ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني وبصفتها الجسم المسؤول عن كافة شؤون دولة فلسطين.

- تمثيل والدفاع عن حقوق اللاجئين: إن رفع صفة وتمثيل فلسطين لا ينفي حقوق ووضعية ومطالب اللاجئين الفلسطينيين.

ج- السلطة الوطنية الفلسطينية:أكدت القيادة الفلسطينية خلال تقديم فلسطين لطلب الحصول على العضوية في الأمم المتحدة على التزامها المستمر بالاتفاقيات الموقعة وسعيها لإيجاد تسوية متفاوض عليها مع إسرائيل حول كافة القضايا العالقة.

ح - قضايا أخرى ذات صلة

-غزة:إن مواصلة الجهود من اجل تحقيق الوحدة له أهمية قصوى حيث أن غزة جزء لا يتجزأ من دولة فلسطين.

-الحكومة :لقد اعترف المجتمع الدولي بالجاهزية المؤسسية لفلسطين وقدرتها على تولي مهام دولة اثر الاستكمال الناجح لبرنامج الحكومة لبناء الدولة للعام 2009. إن هذا الاعتراف ليس رمزيا فقط، و يجب على فلسطين، بعد رفع التمثيل، استخدامه للدفع باتجاه الاستقلال من خلال الأدوات التي ستتوفر لها.

-قضية المواطنة: المواطنة وغيرها من القضايا ذات الصلة هي قضايا داخلية يتوجب على منظمة التحرير التعامل معها.

رابعا، الصلاحية للتفاوض

اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية هي الجهة الفلسطينية المخولة لإجراء المفاوضات بالنيابة عن الشعب الفلسطيني، وان رفع صفة فلسطين في الهيئة العامة سيمكن دولة فلسطين من أن تصبح الجهة الرسمية في المعاهدات الدولية أو في المعاهدات الثنائية شريطة أن تكون هذه المعاهدات قد عقدت مع دول اعترفت حكما بدولة فلسطين، إضافة لذلك لن يغير رفع التمثيل في الأمم المتحدة من إطار المفاوضات مع إسرائيل.

في اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

وزير الخارجية الجزائري : دعم الجزائر غير مشروط للقضية الفلسطينية

أكد وزير الشؤون الخارجية مراد مدلسي، أمس على دعم الجزائر اللامشروط لكفاح الشعب الفلسطيني، ودعا إلى ضرورة التحرك بصفة عاجلة لأجل التصدي للعراقيل التي تعيق إيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية، معبرا عن سعادة الجزائر حكومة وشعبا بنتيجة التصويت في الأمم المتحدة والذي اعترف بصفة لا لبس فيها بالدولة الفلسطينية كعضو مراقب في المنظمة. وأشار مدلسي في احتفالية لليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني نظمت أمس بمقر وزارة الخارجية بالعاصمة إلى أن قيام الدولة الفلسطينية أعلن من الجزائر في 15 نوفمبر

كما دعا الوزير المجموعة الدولية إلى التدخل لـ«وقف سياسة الأمر الواقع والأرض المحروقة» التي تنتهجها إسرائيل داخل الأراضي الفلسطينية وأردف أنه «ينبغي الإدانة وبشدة إعلان إسرائيل عن بناء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية والقدس الشرقية واحتجاز المداخيل الضريبية العائدة للسلطة الفلسطينية،

وأكد الوزير خلال كلمته بأن الشعب الفلسطيني «يطالب بأن يحميه القانون من هذا الاختلال السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعسكري الذي يعاني منه والذي أصبح لا يطاق».

وشدد في هذا الشأن على ضرورة مساعدة الرئيس محمود عباس من أجل «إنجاح رهانه على تحقيق سلام تفاوضي» مثلما أعلن عن ذلك، مجددا وبصفة رسمية أمام الشعب الفلسطيني والجمعية العامة للأمم المتحدة، معتبرا ذلك «فرصة حقيقية» لإعادة بعث مسار السلام، مضيفا «ينبغي علينا الاستفادة من حيوية الدبلوماسية المتعددة الأطراف لإزالة العراقيل القائمة في المسار الذي ينتظرنا نحو السلام الدائم والعادل»، مشدداً على أن الوضع يتطلب «التزاما صادقا جديدا مع كل الشركاء دون استثناء. أما سعادة سفير فلسطين بالجزائر السيد حسين عبد الخالق، فقد نوّه بموقف الجزائر تجاه القضية الفلسطينية والسياسية الثابتة والمبدئية المتبعة في هذا الشأن، مذكرا بالمسعى الديبلوماسي الكبير الذي أداه السيد عبد العزيز بوتفليقة عندما كان وزيرا للخارجية وترأسه دورة للجمعية العامة للأمم المتحدة آنذاك لإلقاء كلمة من على منبر هذا المنتظم من طرف ياسر عرفات. وذكر بأن الجزائر كانت أول دولة تعترف بالدولة الفلسطينية بمجرد إعلانها من الجزائر نفسها عام 1988. وقال السفير الفلسطيني إن حصول فلسطين على صفة دولة مراقبة هو انتصار تاريخي للشعب الفلسطيني وسيكون حافزا للعمل من أجل الحصول على عضوية كاملة في الأمم المتحدة، مشددا على عزمهم على تحقيق المصالحة. وأضاف السفير بأن تاريخ 29 نوفمبر 2012 يعتبر انتصارا للحق والعدل وحرية الشعوب، شاكرا كل الشعوب التي دعمت هذا القرار حتى الممتنعة منها، واصفا إياه بالمنصف تجاه الحق الأدنى للشعب الفلسطيني لإزالة الاحتلال وبناء الدولة.. فقد آن الآوان كي يستعيد

الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية، فالطريق طويل وصعب لأن الاحتلال يريد إبادة هذا الشعب.. وعناد اسرائيل لايعني كسر إرادة الفلسطينيين في النضال. .والذي يحمل رسالة الكفاح والسلام وأي مفاوضات مرجعيتها الشرعية الدولية، مؤكداً على ضرورة تحقيق الوحدة الوطنية.

ودعا السيد مامادو مباي، المنسق المقيم للأمم المتحدة بالجزائر، إلى حل القضية الفلسطينية بشكل عادل وشامل ونهائي، مشيرا إلى موقف الأمم المتحدة الداعم لمشروع الدولتين.

وثيقة

نص الخطاب الذى القاه الرئيس الفلسطينى محمود عباس امام الجمعية العامة للامم المتحدة

السيد رئيس الجمعية العامة
السيدات والسادة،

تجيء فلسطين اليوم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وهي ما تزال تُضمد جِراحها، وتواصل دفن شُهدائها الأحباب من الأطفال والنساء والرجال، ضحايا العدوان الإسرائيلي، وتبحث عن بقايا حياة وسط أنقاض البيوت التي دمرتها القنابل الإسرائيلية في قطاع غزة، فأبادت عائلات بأكملها، برِجالها ونسائها وأطفالها، واغتالت ذكرياتهم وأحلامهم وآمالهم ومستقبلهم، وتوقهم لممارسة الحياة العادية، وللعيش في ظل الحرية والسلام.

تجيء فلسطين اليوم إلى الجمعية العامة لأنها تُؤمن بالسلام، ولأن شعبها وكما أثبتت الأيام الماضية أحوج ما يكون إليه.

تجيء فلسطين اليوم إلى هذا المحفل الدولي الرفيع؛ مُمثل الشرعية

الدولية وحاميها، مؤكدين قناعتنا بأن الأسرة الدولية تقف الآن أمام الفرصة الأخيرة لإنقاذ حل الدولتين.

وتجيء فلسطين إليكم اليوم في لحظة فارقة إقليمياً ودولياً، كي تكرس حضورها، وتحمي إمكانات وأُسس السلام العادل المأمول في منطقتنا.

السيد الرئيس
السيدات والسادة

لقد أكد العدوان الإسرائيلي على أبناء شعبنا في قطاع غزة مرةً أخرى على الضرورة الاستثنائية والعاجلة والمُلحة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، ونيل شعبنا حريتهُ واستقلالهُ، كما أكد هذا العدوان أيضاً على تمسك الحكومة الإسرائيلية بنهج الاحتلال والقوة الغاشمة والحرب، ما يفرض على الأسرة الدولية الاضطلاع بمسؤولياتها نحو الشعب الفلسطيني ونحو السلام.

ولهذا نحن هنا اليوم

وأقول بألم وحزن شديدين... لم يكن هناك بالتأكيد أحد في العالم بحاجة إلى أن يفقد عشرات الأطفال الفلسطينيين حياتهم كي تتأكد الحقائق التي أشرنا إليها، ولم تكن هناك حاجة لآلاف الغارات القاتلة والأطنان من المتفجرات كي يتذكر العالم أن هناك احتلالا يجب أن ينتهي، وأن هناك شعباً يجب أن يتحرر، ولم تكن هناك ضرورة لحرب مدمرة جديدة كي نُدرك غياب السلام.

ولهذا نحن هنا اليوم

السيد الرئيس
السيدات والسادة

لقد اجترح الشعب الفلسطيني معجزة النهوض من رماد النكبة في العام 1948، والتي أُريدَ بها تدمير كيانهِ وتهجيرهُ وصولاً إلى استئصال وجوده ومحو حضوره المتجذر في باطن الأرض وأعماق التاريخ، وفي تلك الأيام السوداء عندما أنتزع مئات آلاف الفلسطينيين من بيوتهم وشردوا داخل وطنهم وخارجه، وقذف بهم من كنف بلادهم الجميلة الناهضة إلى مخيمات اللاجئين، في واحدة من أبشع حملات الاستئصال والتطهير العرقي في التاريخ الحديث، في تلك الأيام السوداء أخذ شعبنا يتطلع إلى الأمم المتحدة كمنارة للأمل والرجاء برفع الظلم وتحقيق العدل والسلام وإحقاق الحقوق، وما زال شعبنا يؤمن بذلك، وينتظر.

ولهذا نحن هنا اليوم

السيدات والسادة

في مسيرة نضاله الوطني الطويلة، حرص شعبنا على تحقيق التوافق والتماثل بين أهداف وطرائق نضاله وبين القانون الدولي وروح العصر بمتغيراته ووقائعه، وحرص على ألا يفقد إنسانيته وسمو أخلاقياته وقيمهِ الراسخة وقدراته الخلاقة على البقاء والصمود والإبداع والأمل رغم هول ما لاحقه ويلاحقه إلى الآن من توابع النكبة وأهوالها.

ورُغم جسامة المهمة وثقلها فقد عملت منظمة التحرير الفلسطينية المُمثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وقائدة ثورته ونضاله وعلى الدوام على تحقيق هذا التوافق والتماثل.

وعندما أقر المجلس الوطني الفلسطيني عام 1988 مبادرة السلام الفلسطينية وإعلان الاستقلال الذي استند إلى القرار 181 الصادر عن هيئتكم الموقرة، فقد كان بذلك وبقيادة الزعيم الراحل ياسر عرفات يصادق على قرار تاريخي صعب وشجاع يُحدد متطلبات مصالحة تاريخية تطوي صفحة الحروب والاعتداءات والاحتلال.

لم يكن ذلك بالأمر الهين، ولكننا امتلكنا الشجاعة والإحساس العالي بالمسؤولية لاتخاذ القرار الصحيح لحماية المصالح الوطنية العُليا لشعبنا، ولتأكيد تماثلنا وتوافقنا مع الشرعية الدولية، وهو ما لقي في العام نفسه ترحيب وتأييد ومباركة هذه الهيئة الرفيعة التي تجتمع اليوم.

السيدات والسادة

لقد استمعنا واستمعتم بالتأكيد خلال الشهور الماضية إلى سيل لا يتوقف من حملات التهديد والوعيد الإسرائيلية رداً على مسعانا السلمي والسياسي والدبلوماسي كي تنال فلسطين مكانة دولة غير عضو في الأمم المتحدة، ولقد شاهدتم بالتأكيد كيف تم تنفيذ جانب من هذه التهديدات وبصورة وحشية مُروعة قبل أيام في قطاع غزة.

ولم نسمع من أي مسؤول إسرائيلي كلمةً واحدةً تُبدي حِرصاً صادقاً على إنقاذ عملية السلام، بل شَهِد شعبنا ويشهد تصعيداً غير مسبوق في الاعتداءات العسكرية والحصار وعمليات الاستيطان والتطهير العرقي، وخاصة في القدس الشرقية المحتلة، والاعتقالات الواسعة، واعتداءات المستوطنين وغيرها من الممارسات التي تستكمل مواصفات نظام الأبرتهايد للاحتلال الاستيطاني الذي يقوم على العنصرية ويرسخ الكراهية والتحريض.

إن ما يدفع الحكومة الإسرائيلية إلى التمادي في سياساتها العدوانية وفي ارتكاب جرائم الحرب ينبع من قناعة لديها بأنها فوق القانون الدولي، وأنها تمتلك حصانة تحميها من المحاسبة والمساءلة، وهو شعور يغذيه تخاذل البعض عن إدانة ووقف انتهاكاتها وجرائمها، ومواقف وسطية تساوي بين الضحية والجلاد.

لقد حانت اللحظة كي يقول العالم بوضوح:

كفى للعدوان والاستيطان والاحتلال.

ولهذا نحن هنا الآن

السيدات والسادة

لم نأتِ إلى هنا ساعين إلى نزع الشرعية عن دولة قائمة بالفعل منذ عقود هي إسرائيل، بل لتأكيد شرعية دولة يجب أن تقام سريعاً هي فلسطين، ولم نأت هنا كي نضيف تعقيدات لعملية السلام التي قذفت بها الممارسات الإسرائيلية إلى غرفة العناية المركزة، بل لإطلاق فرصة جدية أخيرة لتحقيق السلام، ولا يستهدف مسعانا الإجهاز على ما تبقى من مفاوضات فقدت جدواها ومصداقيتها، بل هو محاولة لبث روح جديدة في احتمالاتها ووضع أساس متين لها، استناداً إلى مرجعيات القرارات الدولية، إذا أريد لها أن تنجح.

السيدات والسادة

باسم منظمة التحرير الفلسطينية أقول: لن نملّ ولن نكلّ ولن يفتُرَ تصميمنا على مواصلة السعي لتحقيق السلام العادل.

ولكن وقبل كل شيء وبعد كل شيء، أُؤكد أن شعبنا لن يتنازل عن حقوقه الوطنية الثابتة كما حددتها قرارات هيئات الأمم المتحدة، وشعبنا متمسك بحقه في الدفاع عن نفسه أمام الاعتداءات والاحتلال وسيواصل المقاومة الشعبية السلمية، وملحمة الصمود والبناء فوق أرضه، وسينهي الانقسام. ويعزز وحدته الوطنية، ولن نقبل إلا باستقلال دولة فلسطين وعاصمتها القدس فوق جميع الأراضي التي احتلت عام 1967 لتعيش بأمن وسلام إلى جانب دولة إسرائيل، وحل قضية اللاجئين على أساس القرار 194، حسب منطوق المبادرة العربية للسلام.

غير أننا نُكرر هنا التحذير مرة أخرى: إن نافذة الفرص تضيق، والوقت ينفد سريعاً، وحبل الصبر يقصر، والآمال تذوي، إن الأرواح البريئة التي أزهقتها القنابل الإسرائيلية لأكثر من مائة وثمانية وستين شهيداً معظمهم من الأطفال والنساء وبينهم 12 فرداً من عائلة واحدة هي عائلة الدلو في غزة، لهي تذكير مؤلم وجارح للعالم بأن الاحتلال العنصري الاستيطاني يجعل حل الدولتين وإمكانية السلام خياراً بالغ الصعوبة إن لم يكن مستحيلاً.

إنه وقت العمل ولحظة التقدم إلى الأمام.

ولهذا نحن هنا اليوم.

السيد الرئيس
السيدات والسادة

إن العالم مُطالب اليوم بأن يُجيب على سؤال محدد كررناه دائماً:

هل هناك شعب فائض عن الحاجة في منطقتنا؟

أم أن هناك دولة ناقصة ينبغي المسارعة والتعجيل بتجسيدها فوق أرضها هي فلسطين؟

إن العالم مطالب اليوم بأن يُسجل نقلة هامة في مسيرة تصحيح الظلم التاريخي غير المسبوق الذي أُلحق بالشعب الفلسطيني منذ النكبة عام 1948.

إن كل صوت يُؤيد مسعانا اليوم هو صوت نوعي وشُجاع، وكل دولة تمنح التأييد اليوم لطلب فلسطين نيل مكانة دولة غير عضو تثبت بذلك دعمها المبدئي والأخلاقي للحرية وحقوق الشعوب والقانون الدولي والسلام.

إن تأييدكم اليوم لمسعانا سيبعث رسالة مبشرة لملايين الفلسطينيين على أرض فلسطين وفي مخيمات اللاجئين في الوطن والشتات وللأسرى مناضلي الحرية في السجون الإسرائيلية بأن العدالة ممكنة، وأن الأمل مبرر، وأن شعوب العالم لا تقبل باستمرار الاحتلال.

ولهذا نحن هنا اليوم

إن تأييدكم لمسعانا اليوم سيكون سبباً للأمل لدى شعب محاصر باحتلال استيطاني عنصري، وبتقاعس يصل إلى حد التواطؤ عن لجم العدوانية الإسرائيلية، وبحالة شلل يراد فرضها على إرادة المجتمع الدولي، فتأييدكم سيؤكد لشعبنا أنه ليس وحيداً، وأن رهانه على التمسك بالشرعية الدولية لم ولن يكون رهاناً خاسراً.

ونحن في مسعانا اليوم كي تنال فلسطين مكانة دولة غير عضو في الأمم المتحدة، نُجدد التأكيد أن فلسطين ستتمسك على الدوام باحترام ميثاق وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني وتكريس

المساواة وضمان الحريات العامة وسيادة القانون وتعزيز الديمقراطية والتعددية وصيانة وتدعيم حقوق المرأة.

وكما وعدنا اصدقاءنا وإخواننا، فإننا سنستمر في التشاور معهم إن صادقت هيئتكم الموقرة على طلب رفع مكانة فلسطين، وسنتصرف بمسؤولية وإيجابية في خطواتنا القادمة، وسنعمل على تعزيز التعاون مع دول وشعوب العالم من أجل السلام العادل.

السيدات والسادة

قبل 65 عاماً وفي مثل هذا اليوم أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 181 الذي قضى بتقسيم أرض فلسطين التاريخية، وكان ذلك بمثابة شهادة ميلاد لدولة إسرائيل.

بعد 65 عاماً وفي نفس اليوم الذي أقرته هيئتكم الموقرة يوماً للتضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني، فإن الجمعية العامة تقف أمام واجب أخلاقي لا يقبل القيام بأدائه ترددا، وأمام استحقاق تاريخي لم يعد الوفاء به يحتمل تأجيلاً، وأمام متطلب عملي لإنقاذ فرص السلام، لا يتقبل طابعه الملح إنتظاراً.

السيد الرئيس
السيدات والسادة

إن الجمعية العامة للأمم المتحدة مطالبة اليوم بإصدار شهادة ميلاد دولة فلسطين.

ولهذا السبب بشكل خاص نحن هنا اليوم

وشكراً.